

٤ - تقرر أن يقدم الاستكمال الأول للدراسة الاستقصائية إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين في عام ١٩٨٩ :

٥ - تدعو لجنة مركز المرأة إلى أن تقدم ، في دورتها الحادية والثلاثين ، توصية فيما يتعلق بعمليات استكمال الدراسة الاستقصائية في المستقبل بعد عام ١٩٨٩ ، مع مراعاة الحاجة إلى التنسيق الفعال مع أنشطة المتابعة المتعلقة بالمؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم :

٦ - تدعو أيضاً لجنة مركز المرأة إلى اقتراح الاختصاصات فيما يتعلق بالاستكمال الأول للدراسة الاستقصائية ، الذي ينبغي أن يتضمن بيانات ومعلومات محسنة عن دور المرأة في التنمية ، تشمل ، في جملة أمور ، دورها في القطاع غير الرسمي للاقتصاد :

٧ - تحث الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى على الإسهام في الأعمال التحضيرية المتعلقة بالاستكمال الأول للدراسة الاستقصائية :

٨ - ترجو من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين تقريراً مرحلياً عن الإعداد للاستكمال الدوري الأول للدراسة الاستقصائية بما في ذلك الآراء الأولية عن نطاقه ومضمونه ، بحيث تراعي لجنة مركز المرأة هذا التقرير في دورتها الثانية والثلاثين ، بالإضافة إلى التعليقات التي تبديها الوفود حول الموضوع في الجمعية العامة :

٩ - ترجو أيضاً من الأمين العام أن ينتفع من المدخلات التي تتيحها لجنة مركز المرأة في دورتها الثانية والثلاثين وكذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٨٨ ، في إعداد الاستكمال الأول للدراسة الاستقصائية .

الجلسة العامة ١١٩

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

٢٠٥/٤٠ - تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمنين ميثاق

وإذ تدرك أن الدراسة الاستقصائية ، رغم أنها عرضت على المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، لا تغطي حتى الآن بما تستحقه من اهتمام واف ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح أن المؤتمر قد اعتمد استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة^(١٠٠) التي تشكل إسهاماً ببناء وهاماً في بلوغ أهداف العقد وتوفر إطاراً للسياسة العامة في مجال النهوض بالمرأة حتى سنة ٢٠٠٠ .

١ - تدعو لجنة مركز المرأة إلى القيام ، في دورتها الحادية والثلاثين ، بتقديم توصيات محددة عملية المنحى استناداً إلى الدراسة الاستقصائية العالمية لدور المرأة في عملية التنمية كجزء من عملية التنفيذ الشامل لاستراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة ومتابعتها ، التي ينبغي أن تتعلق بالعمل على الصعيدين الوطني والدولي بما في ذلك التعاون فيما بين البلدان النامية ، ضمن سياق اقتصادي ، كما ينبغي أن تنطرق إلى المشاكل القطاعية والشاملة لعدة قطاعات ، المحددة في الدراسة الاستقصائية ، وترجو أن يقدم تقريراً للجنة ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٦ ، إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين في إطار البند الفرعي المعنون « إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية الاقتصادية » :

٢ - ترجو من الأمين العام أن يأخذ تلك التوصيات في الاعتبار عند وضع الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالمرأة والتنمية^(١٠١) ، وأن يدعو الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، وعلى وجه الخصوص منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والمعهد الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة إلى أن تأخذ في الاعتبار ، عند إعداد مساهماتها في تلك الخطة ، الآثار المتعلقة بالدراسة العالمية :

٣ - ترجو أيضاً من الأمين العام أن يستكمل دراسة استقصائية عن دور المرأة في عملية التنمية على أساس منظم ، مع التركيز على ما ينشأ من قضايا إنمائية محتارة يكون لها أثرها على دور المرأة في الاقتصاد على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية :

(١٠٠) المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، نيروبي ، ١٥ إلى ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ (مسودات الأمم المتحدة ، رقم البيع 85.IV.10) ، الفصل الأول ، الفرع ألف .

(١٠١) انظر : قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٨٥ المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٨٥ .

برنامج العمل الجديد الكبير في نهاية العقد ، قد يأخذ ، في جملة احتمالات ، شكل مؤتمر للأمم المتحدة معني بأقل البلدان نمواً ،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام بشأن الاستعراض الشامل النصفى للتقدم المحرز نحو تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير^(١٠٤) ، الذي قام به الفريق الحكومي الدولي في دورته السادسة ،

١ - تؤكد أنه بالنظر إلى الحالة الاجتماعية - الاقتصادية المتدهورة لأقل البلدان نمواً ، فإن هذه البلدان في حاجة إلى اهتمام عاجل وخاص من المجتمع الدولي وإلى دعمه على نطاق واسع وعلى أساس مستمر لتمكينها من التقدم نحو التنمية المعتمدة على الذات والمتفقة مع خططها وبرامجها :

٢ - تعيد تأكيد برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً بصفته أساساً لمواصلة التعاون بين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية والالتزام بتنفيذ البرنامج تنفيذاً كاملاً وفعالاً ؛

٣ - تؤيد الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نمواً^(١٠٥) بشأن الاستعراض الشامل النصفى لبرنامج العمل الجديد الكبير ، بصيغتها الواردة في مرفق هذا القرار ، والتي ترمي إلى ضمان تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير تنفيذاً كاملاً خلال النصف الثاني من العقد الحالي ؛

٤ - تطلب إلى جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المتعددة الأطراف والأجهزة والمؤسسات والهيئات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ، وجميع المعنيين ، اتخاذ خطوات فورية وعملية ومناسبة لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير لأقل البلدان نمواً ، أخذاً في الاعتبار التام استنتاجات وتوصيات الاستعراض الشامل النصفى بما يمكن كلاً من أقل البلدان نمواً من تحقيق مستوى أدنى للأداء في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية ؛

٥ - تؤكد من جديد أنه تقع على عاتق أقل البلدان نمواً مسؤولية رئيسية في تنميتها الشاملة ، وأنه بالرغم من أن تدابير الدعم الدولية ذات أهمية حيوية ، فإن السياسات المحلية التي تنتهجها هذه البلدان ستكون لها أهمية في نجاح جهودها الإنمائية ، وتحث أقل البلدان نمواً على مواصلة جهودها لتنفيذ أحكام برنامج العمل الجديد الكبير على الصعيد الوطني ؛

٦ - تطلب إلى البلدان المانحة مواصلة بذل أقصى جهدها لزيادة تبرعاتها نظراً للدور الهام الذي تقوم به المساعدة

حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د - ١ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ والمتعلق بالتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ١٧٤/٣٩ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ،

وإذ تؤكد من جديد أحكام الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ذات الصلة بأقل البلدان نمواً^(١٠٦) ، والاستنتاجات المتعلقة بتلك البلدان التي توصلت إليها اللجنة المعنية باستعراض وتقييم الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث^(١٠٧) ،

وإذ تؤكد من جديد برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً^(١٠٨) ، الذي يهدف إلى تغيير اقتصادات أقل البلدان نمواً حتى يمكنها تحقيق تنمية مستمرة ، ولتمكينها من أن تقدم لمواطنيها كافة ، لاسيما الفقراء في الريف والحضر ، أدنى المستويات المقبولة دولياً ، على الأقل ، من التغذية والرعاية الصحية والنقل والمواصلات والإسكان والتعليم وفرص العمل ،

وإذ تؤكد من جديد ضرورة احترام النظام الاجتماعي - السياسي والاقتصادي لكل بلد من أقل البلدان نمواً ، عند تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير ،

وإذ يساورها بالغ القلق لاستمرار تدهور الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية لأقل البلدان نمواً بالرغم من الجهود الوطنية والدولية المبذولة لتحقيق مرامي وأهداف برنامج العمل الجديد الكبير ،

وإذ يساورها القلق الشديد إزاء الحالة الاقتصادية الحرجة التي تواجهها ، على وجه الخصوص ، أقل البلدان نمواً في أفريقيا ،

وإذ تدرك المشاكل التي تنفرد بها البلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية من بين أقل البلدان نمواً ، مثلما جاء في قراري مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٣٧ (د - ٦) و ١٣٨ (د - ٦) المؤرخين في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٣^(١٠٩) وقرار مجلس التجارة والتنمية ٣١٩ (د - ٣١) المؤرخ في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥^(١١٠) ،

وإذ تشير إلى الفقرة ١١٩ من برنامج العمل الجديد الكبير التي تضمنت توصية بأن ينظر الفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نمواً التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، عند قيامه بالاستعراض النصفى ، في إمكانية إجراء استعراض شامل لتنفيذ

(١٠٢) - القرار ٥٦/٣٥ ، المرفق ، الفرع الثالث - كاف .

(١٠٣) - انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الأربعون ،

الملحق رقم ٤٨ (A/40/48) ، الفقرة ٢٢ .

(١٠٤) - Corr. 1 و A/40/826 .

(١٠٥) - انظر : A/40/827 .

١١ - تجدد الدعوة إلى هيئات إدارة الأجهزة والمؤسسات والهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، إلى اتخاذ التدابير المناسبة واللازمة من أجل تنفيذ ورصد ومتابعة برنامج العمل الجديد الكبير والنتائج والتوصيات التي اعتمدها الفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نمواً في دورته السادسة ، كل في نطاق اختصاصها ولايتها ، وترجو من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يواصل الاضطلاع بمسؤولياتها على النحو المحدد في الفترتين ١٢١ و ١٢٣ ، على التوالي ، من برنامج العمل الجديد الكبير^(١٢) :

١٢ - تقرر أن يجري على مستوى رفيع في عام ١٩٩٠ استعراض وتقييم شاملان لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير :

١٣ - تقرر كذلك أن تقوم الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين بتحديد مستوى ولاية وموعد ومكان إجراء هذا الاستعراض وكذلك الأعمال التحضيرية له ، على وجه الدقة ، في ضوء المشاورات التي ستجرى تحت رعاية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بما في ذلك المشاورات التي ستجرى خلال الدورة السابعة للمؤتمر :

١٤ - ترحب من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ١١٩

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

المرفق

الاستعراض الشامل النصفى للتقدم المحرز نحو تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثانينات لصالح أقل البلدان نمواً : استنتاجات وتوصيات مقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نمواً التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الجزء الأول

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير على الصعيد القطري والتقدم المحرز في تدابير الدعم الدولية^(١٣)

مقدمة

١ - لوحظ بقلق شديد أنه منذ أن اعتمد برنامج العمل الجديد الكبير للثانينات لصالح أقل البلدان نمواً في عام ١٩٨١ ، تدهورت

الإغاثية الرسمية في مساعدة أقل البلدان نمواً على تحقيق أهداف برامجها القطرية في إطار برنامج العمل الجديد الكبير ، وتحت البلدان المانحة التي لم تبلغ بعد مساعدتها الإغاثية الرسمية لأقل البلدان نمواً نسبة ١٥٪ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي أو التي لم تضاعف بعد تلك المساعدة ، على أن تبذل جميع الجهود اللازمة لبلوغ هذين الهدفين وفقاً لما ورد في قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٤٢ (د - ٦) ، المؤرخ في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٣^(١٤) ، بصيغته المعتمدة :

٧ - تحت أقل البلدان نمواً على إيجاد إطار مناسب للسياسات وذلك بالنسبة إلى سياسات التسعير ، والإصلاح الهيكلي ، وترشيد الإنفاق العام وإدارة القطاع العام ، والتدابير الرامية إلى تعبئة المدخرات المحلية عن طريق النظام الضريبي والمؤسسات المالية المحلية والقطاع الريفي ، من أجل زيادة تعبئة الموارد المحلية ثم تأمين استخدامها بفعالية ومن أجل تعزيز مؤسساتها الوطنية المالية وتلك المعنية بالتخطيط ، وتحت في هذا الصدد كل الجهات المعنية على دعم أقل البلدان نمواً بالمساعدة التقنية والمالية المناسبة :

٨ - تؤكد الأهمية الحاسمة للمساعدة المتعددة الأطراف المقدمة إلى أقل البلدان نمواً من خلال قنوات مثل المؤسسة الإغاثية الدولية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمصارف الإغاثية الإقليمية وصناديقها وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بما في ذلك صندوق التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً ، التابع له ، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة :

٩ - تطلب إلى البلدان والمؤسسات المانحة زيادة تحسين نوعية وفعالية المساعدة الإغاثية الرسمية لزيادة استجابتها لاحتياجات أقل البلدان نمواً كما دعي إلى ذلك في الفقرة ٧٠ من برنامج العمل الجديد الكبير^(١٥) ، وفي الفرع الثالث عشر من الجزء الثاني من مرفق هذا القرار :

١٠ - تعيد تأكيد أهمية التنسيق والمتابعة والرصد على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية ، كما ذكر في الفرع السابع عشر من الجزء الثاني من مرفق هذا القرار ، بوصفها عوامل حاسمة في تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير ، وترجو من المجتمع الدولي والوكالات المتعددة الأطراف تأمين أن تيسر اجتماعات الاستعراض القطري لصالح أقل البلدان نمواً التفاهم والحوار بين هذه البلدان وشركائها في التنمية من أجل التنفيذ السريع والفعال لخطط وبرامج أقل البلدان نمواً بهدف تحقيق معدل نمو معجل والتحويل الهيكلي لاقتصاداتها ، وتدعو أقل البلدان نمواً إلى عقد هذه الاجتماعات بصفة منتظمة :

(١٠٦) ترتيب النص في الجزء الأول يبع نسق برنامج العمل الجديد الكبير بوجه عام (انظر الحاشية ٤٢) .

الأساسية وأساسا للنمو الاقتصادي على حد سواء . وقدمت توصيات محددة في الفترات ٩ إلى ١٩ من البرنامج وعلى الأخص في الفترة ١٣ . والواقع أن وزن القطاع الزراعي في إطار الاقتصادات الشاملة لأقل البلدان نمواً ، بما يوفره من أسباب المعيشة للأغلبية الساحقة من السكان ، ومن مواد خاض للصناعة وإيرادات من المصدر ، يوجد رابطة واضحة ووثيقة بين النقص في هذا القطاع والنمو الاقتصادي الشامل . وتدعو هذه التوصيات إلى أن تمنح أولوية عالية للقطاع الزراعي ، في الخطط والبرامج والسياسات الإنمائية الوطنية مع العناية خاصة بإنتاج الأغذية وتوزيعها . ويتبعي أن تتضمن الاستراتيجيات الزراعية والغذائية ، فيما تتضمنه من أهداف ، ما يلي :

(أ) تحقيق درجة أعلى من الاكتفاء الذاتي في مجال الأغذية في أقرب وقت ممكن وفي موعد أقصاه ١٩٩٠ :

(ب) بلوغ أو تجاوز معدل النمو البالغ ٤ في المائة في مجال الإنتاج الزراعي :

(ج) تحقيق الأمن الغذائي عن طريق توفير إمدادات الأغذية وتسير الحصول عليها بأسعار في متناول اليد .

٥ - وخلال السنوات الأربع الأولى من الثمانينات ، ظل الإنتاج الزراعي في أقل البلدان نمواً مصدراً قلقاً متزايداً من حيث معدلات النمو وقدرة أقل البلدان نمواً على تلبية الحاجات الغذائية والتغذية لسكانها المتزايدين . وخلال هذه الفترة لم يتخلف متوسط معدل نمو الإنتاج الزراعي عن بلوغ نسبة ٤ في المائة المستهدفة وحسب ، بل إنه هبط أيضاً دون المستوى الذي سجله في السنين والسبعينات . وانطوى ذلك على تدهور خطير في نصيب الفرد ، بالنظر إلى زيادة عدد السكان بمعدل ٢.٦ في المائة سنوياً .

٦ - وظل هدف الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء أبعد ما يكون عن التحقيق ، نظراً إلى أن نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي قد انخفض بدرجة أكبر من درجة انخفاض الإنتاج الزراعي الكلي . وتفاقم انعدام الأمن الغذائي خاصة على مستوى الأسرة . واشتد انخفاض نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي فهبط من نسبة سالبة تبلغ ٥.٠ في المائة في السنة خلال السبعينات إلى نسبة سالبة تبلغ ١٤.٦ في المائة خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ . ومع ذلك ، سجلت ٧ من أقل البلدان نمواً البالغ عددها ٣٦ معدلات نمو إيجابية في نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي مما يثبت واقعية الأهداف التي حددها برنامج العمل الجديد الكبير .

٧ - وحقق الإنتاج الزراعي غير الغذائي الذي يكرس جانب كبير منه للتصدير أداءً أفضل نسبياً لصالح أقل البلدان نمواً كمجموعة في أوائل الثمانينات .

٨ - وتنسب أسباب رداءة الأداء في مجالي الزراعة والإنتاج الغذائي في أقل البلدان نمواً خلال الفترة قيد الاستعراض بالتعقيد كما أنها تختلف من بلد لآخر . على أنه يمكن القول عموماً أن من بين هذه الأسباب الظروف المناخية الفاجعة التي شهدتها معظم هذه البلدان خلال الثمانينات والتي لم تسبب في تخفيض الإنتاج الزراعي وإلغاء أثر الجهود الجبارة التي بذلها بعض منها في سبيل زيادة الإنتاج في هذا القطاع فحسب ، بل ألحقت أيضاً أضراراً إيكولوجية بالغة بالبيئة .

الحالة الاجتماعية والاقتصادية العامة تدهوراً كبيراً في تلك البلدان ، وذلك لأسباب خارجية ومحلية على السواء . فقد أثرت الأزمة الاقتصادية تأثيراً سيئاً على المصادر الرئيسية الثلاثة التي تحصل منها أقل البلدان نمواً على القطع الأجنبي ، ألا وهي حصائل الصادرات ، والدفقات الرأسالية الساهلية ، والتحويلات الخاصة . وأدت أسعار الفائدة الحفظة المرتفعة بشكل لم يسبق له مثيل ، والسائدة خلال السنوات الماضية ، إلى تزايد الفوائد المستحقة على ديونها الخارجية . وتفاقمت هذه الحالة بفعل الظروف المناخية البالغة الضرر في العديد من أقل البلدان نمواً ، وخاصة في أفريقيا ، مما أفضى إلى تدني الإنتاج الزراعي والغذائي . وقد تفاوتت تنفيذ تعبيرات السياسة المحلية اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

٢ - وبهذا ، ونسبة لهذه العوامل مجتمعة ، سجلت أقل البلدان نمواً ، كمجموعة ، في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ ، معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٢ في المائة فقط . بعد أن كان قد نما بمعدل سنوي منخفض قارب في المتوسط ٤ في المائة في السبعينات ونسبة ٣ في المائة خلال العام الأول من هذا العقد . وبما أن عدد السكان يزداد بمعدل عال يبلغ ٢.٦ في المائة ، فقد انخفض ناتجها المحلي الإجمالي للفرد في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ . وتوحى المؤشرات الموقرة بصورة قاتمة بالنسبة لعام ١٩٨٤ ، حيث بلغت الأزمة في البلدان الأفريقية الأوج وأصبحت تمس جل أقل البلدان نمواً في أفريقيا . وتسير التقديرات الأولية لعام ١٩٨٥ إلى ركود أو انخفاض فعلي في الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لمجموعة أقل البلدان نمواً ككل ، مما يعني انخفاضاً كبيراً في نصيب الفرد . على أن من الأمور المسجعة ، ملاحظة أنه بالرغم من هذه التنمية الضعيفة المستوى جداً التي حققتها المجموعة ككل ، استطاع عدد قليل من أقل البلدان نمواً أن يحقق أداءً جيداً للغاية ، إذ تجاوز النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في البعض منها نسبة ٧.٢ في المائة ، وهو المعدل المطلوب لمضاعفة الدخل القومي خلال عقد من الزمن . وهذا دلالة على أن الهدف الذي يروم تحقيقه برنامج العمل الجديد الكبير ليس هدفاً بعيد المنال كلية ، رغم أن تحقيقه غداً أكثر صعوبة خلال النصف الأول من العقد بسبب الاضطرابات التي شهدتها المسرح الاقتصادي العالمي وتقلبات المناخ . ويقضي من أجل هذا الإنجاز المزج بذكاء بين تدابير تتخذ من جانب أقل البلدان نمواً من جانب وبين حجم وشروط وهيكल المساعدة الدولية من جانب آخر .

٣ - هذا ، وما لم تتخذ تدابير عاجلة لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير تنفيذاً تاماً وملائماً فإن هذا الاتجاه الأخذ في الانحدار في الحالة الاجتماعية والاقتصادية لأقل البلدان نمواً سيشهد حدة في المستقبل مع ما يترتب على هذا الوضع من عواقب وخيمة وبالغة الخطورة بالنسبة لسكانها .

أولاً - الحالة العامة والتدابير الوطنية

ألف - الأغذية والزراعة

٤ - يولي برنامج العمل الجديد الكبير الزراعة والإنتاج الغذائي أعلى أولوية بوصفها من الأولويات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية لتنمية أقل البلدان نمواً ، ويشكلان أداة لسد الحاجات الإنسانية

١٥ - ولم يكن التنسيق كافياً في القطاع الزراعي على المستويين المحلي والدولي ، فقد تضاربت الأولويات أحياناً ، ولم يصل الحوار دائماً إلى درجة السمو المرغوب فيها .

١٦ - وفاقمت شدة تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية وعدم اليقين بسبب العوامل الطبيعية من حدة المشاكل التي يواجهها القطاع الزراعي . كما أدى الوضع الاقتصادي الصعب الذي واجهه العديد من البلدان المتقدمة والبلدان النامية في أوائل الثمانينات إلى زيادة تقلص الطلب على المحاصيل الزراعية الرئيسية التي تصدرها أقل البلدان نمواً والتي تعتمد عليها في تأمين جزء هام من حصانها من القطع الأجنبي . وإلى زيادة تعقيد الجهود التي تبذلها للاستعانة بالزراعة كوسيلة لتحسين أدائها الاقتصادي الشامل .

١٧ - لوحظ مع الارتياح ما اتخذ من تدابير دعم للمساعدة في التغلب على النقص في حصائل الصادرات الناتج عن هبوط أسعار السلع الأولية . بيد أن بلداناً كثيرة ترى أن ثمة عوامل ساهمت في عدم تمكن أقل البلدان نمواً من التغلب على النتائج السيئة التي تبذت في إنتاجها الزراعي ، وهي عدم كفاية الدعم الممنوح لها وما يقترن بذلك من تأخير في تشغيل الصندوق المشترك للسلع الأساسية وقلة عدد الاتفاقات السليمة السارية النفاذ .

باء - الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

١٨ - كان هناك ، بالنسبة لمسائل الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في أقل البلدان نمواً ، اتفاق عام على أن توصيات برنامج العمل الجديد الكبير في هذا الميدان لازالة صالحة . وإن تنمية الموارد البشرية شرط أساسي لازم لتنمية أقل البلدان نمواً ، وبالتالي سنظل مسألة ذات أولوية . كما أن ندرة اليد العاملة الماهرة وخاصة القدرة الإدارية والتنظيمية تعوق عملية التنمية في أقل البلدان نمواً .

١٩ - ولوحظ مع الارتياح التقدم الذي أحرزه بعض من أقل البلدان نمواً في ميادين عديدة منها بالخصوص هبوط معدل وفيات الرضع ، وارتفاع معدلات نمو الأمية في حين أعرب عن القلق إزاء التفاوت الكبير والمستمر في معدلات نمو الأمية بين الذكور والإناث . بيد أنه لوحظ بقلق أن هناك مؤشرات عديدة أخرى تكشف عن اتجاه تنازلي في مجالات التعليم والصحة والحالة التغذوية لسكان أقل البلدان نمواً ككل .

٢٠ - ونوقشت ندرة الوسائل المتاحة للتجويل بتنمية الموارد البشرية في أقل البلدان نمواً والجهود اللازمة للتغلب على الحالة . وتم التأكيد على ضرورة اعتبار الاتفاق العام على التعليم والصحة استثماراً من وجهة نظر الاقتصاد ككل .

٢١ - ولوحظ أنه أعيد توجيه نظام التعليم في بعض أقل البلدان نمواً من أجل تدريب المدراء والفنيين لتحسين الوفاء باحتياجات الاقتصاد . وقد أحرز تقدم محدود فيما يتعلق بتنفيذ البرامج التدريبية لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية لسكان الريف . وثمة جانب هام يتمثل في رفع مكانة العمل اليدوي ، خاصة في مجال الزراعة . وأعرب عن رأي مفاده أن برامج التدريب أثناء العمل كانت أكثر فائدة حين تم

٩ - وقد ثبت صواب الأهمية الممنوحة للاستراتيجيات الغذائية . فهذه الاستراتيجيات تمكّن المانحين وأقل البلدان نمواً من معالجة مشاكل الإنتاج والتسويق والاستهلاك على نحو متكامل وشامل . وقد اتخذ كثير من أقل البلدان نمواً خطوات شجاعة هامة ، بدعم من المجتمع الدولي ، لتحديد واستحداث استراتيجيات غذائية . وكان النجاح المحرز في هذه الحالات ثمرة الإرادة السياسية التي تحلّت بها الحكومات في سبيل الأخذ بأسباب التغيير . ولم تسفر هذه الإجراءات حتى الآن عن مزايا كاملة وملموسة ولكنها تمثل الإنجاز الرئيسي في هذا القطاع .

١٠ - وفي بعض الحالات أفضى عدم اعتماد استراتيجيات مناسبة في القطاع الغذائي وعدم إجراء إصلاحات ملائمة إلى عدم تحقيق تقدّم في مجال التنمية الزراعية . وجوبت مصاعب في مجالات رئيسية منها مجالات المشاركة النامية من قِبل السكان الريفيين في برامج التنمية الريفية ، والسياسات التسعيرية الملائمة في مجالي المنتجات والمدخلات الزراعية المحافرة على زيادة الإنتاج ، والإصلاحات المؤسسية والزراعية ، وتطوير الهياكل الأساسية اللازمة ، والوفاء بالاحتياجات الأساسية للمجتمعات الريفية ، والتغلب على حالات انعدام المساواة بين الرجل والمرأة عند المشاركة في برامج التنمية الريفية والاستفادة من هذه البرامج .

١١ - وخلال السنوات الأخيرة ، ازدادت الدينامية التي يتميز بها القطاع الريفي وتجلّت في أشكال متعددة ، وبوجه خاص في شكل التجمعات القروية . وقد تطورت أحياناً بفضل مؤازرة المنظمات غير الحكومية . واتخذ العديد من أقل البلدان نمواً خطوات لدعم هذه الدينامية بفضل المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف المقدمة من المانحين .

١٢ - ولوحظ وجود حاجة إلى إيجاد توازن ملائم بين إنتاج الأغذية للاستهلاك المحلي والمحاصيل النقدية المخصصة للتصدير . وتوجد بعض أمثلة إيجابية تثبت إمكانية التغلب على هذه المشكلة المحتملة مما يثبت أن هذين الهدفين ليسا متعارضين بالضرورة . ومن ذلك مثلاً أن تنمية المنتجات التصديرية الزراعية قد يقضي إلى تسير استحداث أساليب وتسهيلات جديدة يمكن أيضاً للمزارعين التقليديين أن يستعينوا بها لتحسين إنتاجهم . كما يمكن للسياسات الملائمة وتطوير الهياكل الأساسية الداعمة للإنتاج التصديري أن تعيد في مجال الإنتاج الغذائي للاستهلاك المحلي .

١٣ - ولا تشكل عدم كفاية الهياكل الأساسية في المناطق الريفية قيداً خطيراً على الإنتاج الزراعي والصناعات التحويلية وصناعات التجهيز فحسب ، بل إنها تقضي أيضاً إلى عدم تشجيع إقامة الصلات مع القطاعات الاقتصادية الأخرى .

١٤ - ولئن كانت المعونة الغذائية مفيدة في الأجل القصير ، إلا أنها كانت تقضي أحياناً إلى عرقلة الخطوات الرامية إلى زيادة الاكتفاء الذاتي في مجال الأغذية في أقل البلدان نمواً بما تسببه من تخفيض في الأسعار وتأخير للاستثمارات الملحة في القطاع الريفي . ومع ذلك ، تم الاهتمام إلى طرق تستعمل فيها المعونة الغذائية كأداة لتمويل المشاريع الإنمائية بشكل عام والقطاع الزراعي بشكل خاص .

الصحيح الواجب اتباعه في توفيرها تتسم بأهمية حاسمة . وأعرب عدد من المانحين عن رأي مفاده أنه كان ينبغي منح هذه المساعدة بشروط أكثر مرونة وأنه ينبغي تغطية التكاليف المتكررة والمحلية باعتبار أن هذه التكاليف تشكل عوائق رئيسية أمام التنمية في ميداني الصحة والتعليم .

٢٧ - ولوحظ عدم وجود بيانات متاحة بسهولة عن الخبرة العملية المكتسبة في مجال تنمية الموارد البشرية التي تتيح تحليل الاستشارات الماضية والتنمية في هذا المجال . وفي هذا الصدد ، تم التشديد على الدور الهام الذي يقوم به عدد من البلدان الشريكة لأقل البلدان نمواً وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مساعدة أقل البلدان نمواً على تنمية مواردها البشرية وتعيين الأولويات .

جيم - الموارد الطبيعية والطاقة

٢٨ - في ميدان الموارد الطبيعية والطاقة ، تحتفظ أهداف برنامج العمل الجديد الكبير بصلاحياتها الكاملة رغم أنها لم تتحقق بعد . فالعجز في الطاقة الذي يعاني منه معظم أقل البلدان نمواً ، كثيراً ما أثقل ميزان مدفوعاتها بأعباء جسيمة وكان له من ناحية أخرى آثار مدمرة على البيئة . ولم يتمكن معظم أقل البلدان نمواً من تقييم وتخطيط موارده من الطاقة التقليدية وغيرها على نحو كامل وكاف بسبب نقص الوسائل المالية والبشرية والمادية ، مما أعاق حتى الآن الاستخدام الرشيد لهذه الموارد .

٢٩ - وهكذا ، أسفر الاستخدام المكثف لحشب التدفئة وفحم الحشيش عن نتائج ثلاث هي اتجاه نحو استنفاد هذه الموارد ، وتردي النظام الإيكولوجي ، وإضعاف الإمكانات الزراعية . أما الجهود المبذولة للاستعاضة عن استهلاك حشب التدفئة بموارد أخرى فلم تؤت بعد ثمارها المنتظرة .

٣٠ - وبالرغم من انخفاض السعر الدولي للطاقة من حيث القيمة الحقيقية ، فلا تزال تكلفة واردات منتجات الطاقة باهظة بالنسبة لأقل البلدان نمواً .

٣١ - ولا تزال الموارد الكهرمائية لأقل البلدان نمواً غير مستغلة الاستغلال الكامل بسبب نقص الوسائل المالية والتقنية . وغالباً ما يكون للاستثمارات في هذا القطاع طابع مزدوج ، فهي من ناحية تتطلب موارد مالية كبيرة للغاية ، ومن ناحية أخرى لا توفر دائماً عائداً مالياً كافياً لضمان تغطية التكاليف المتكررة . ولا تزال المزايا التي تقدمها المشروعات الكهرمائية الضيقة النطاق غير مستغلة الاستغلال الكامل حتى الآن .

٣٢ - وعلى الرغم من الجهود المبذولة في نطاق المساعدة الدولية في قطاع الطاقة إلا أنها لم تحل مشاكل الطاقة في أقل البلدان نمواً ، كما أن الطرائق ليست دائماً على درجة من المرونة تسمح بتنمية كاملة اقتصادية واجتماعية للإمكانات المحلية .

دال - الصناعات التحويلية

٣٣ - لم تتحقق بعد أهداف برنامج العمل الجديد الكبير فيما يتعلق بالتصنيع . وفي معظم أقل البلدان نمواً ، يقرب نصيب الصناعة

إدماجها في مشاريع التنمية في مرحلة مبكرة وأنه ينبغي توسيعها وتعزيزها . وألقي الضوء على الجهود المبذولة من أجل تعبئة المزيد من الموارد المحلية لأغراض التعليم . وتم التشديد على ضرورة الحفاظ على نوعية التعليم وتحسينها في إطار التوسع في التعليم الأساسي .

٢٢ - وتم التشديد على أن الحاجة مازالت قائمة لمنح أولوية عالية للرعاية الصحية الأولية . ولوحظ بشكل عام التناقض بين رعاية طبية جد منظورة تقنياً تنافس أحياناً لقطاع واحد فقط من السكان الحضريين ، وبين ممارسة طب وقائي ، يتسم باللامركزية على نطاق واسع ، ويستلزم وسائل بسيطة وقليلة الكلفة نسبياً ويشمل أكبر عدد ممكن من الأفراد . كما لوحظت الجهود التي بذلتها أقل البلدان نمواً لبلوغ هدف « الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ »^(١٠٧) . ويندرج في هذا الإطار عملية تعديل قائمة برنامج الأدوية الأساسية التي وضعتها منظمة الصحة العالمية .

٢٣ - وقد كانت للتخفيضات الهامة في النفقات الاجتماعية آثار سلبية على صيانة المرافق العمرانية في مجالي التعليم والصحة بشكل خاص . وقد دلت التجربة على أن هذه الصعوبات يمكن تذليلها بتخلي أقل البلدان نمواً والبلدان المانحة على السواء بقدر من المرونة . وتم الاعتراف بأن الموارد الحكومية محدودة للغاية في أقل البلدان نمواً ، وأشير إلى تجارب ساهمت فيها المشاركة الفعلية من جانب المستفيدين ، عن طريق أمور منها رسوم الاستفادة ، في تغطية التكاليف ، وضمان كفاءة استعمال المرافق القائمة ، وإلحاح من اعتماد الخدمات الحيوية على المساعدة الخارجية . بيد أن انخفاض مستويات الدخل عموماً ، أسفر في بعض الحالات المشار إليها على صعوبات وقيود واجهت مثل هذه المساهمات . كما تم التشديد على أن حصول الجميع على الخدمات التعليمية والصحية الأساسية يعتبر أحد الأهداف الاجتماعية الرئيسية في أقل البلدان نمواً . وقد كان دعم التكاليف المحلية والمتكررة في برامج المعونة يشكل في حالات كثيرة ، عنصراً مكملاً للجهود المحلية المبذولة للاستمرار في تشغيل المرافق العمرانية .

٢٤ - ورنى أن تنفيذ السياسات السكانية الوطنية ، على نحو ما أوصى به برنامج العمل الجديد الكبير ، يشكل عاملاً هاماً في نجاح الجهود الإنمائية التي تبذلها أقل البلدان نمواً . ولوحظ أن أقلية فقط من أقل البلدان نمواً تسجع بقوة السياسات السكانية وأنشطة تنظيم الأسرة . كما تعود رعاية الأمومة والطفولة ، بما في ذلك تنظيم الأسرة ، بفوائد صحية عديدة على الأمهات والأطفال . وقال ممثلو أقل البلدان نمواً إنه في الوقت الذي اعتمد فيه عدد كبير من أقل البلدان نمواً برامج سكانية ، لم تكن العوامل الحاسمة الكفيلة بتحقيق نسبة أدنى من الخصوبة ملائمة دائماً في أقل البلدان نمواً .

٢٥ - وتم إبراز المساهمة الكبيرة التي تقدمها المرأة في عملية التنمية في أقل البلدان نمواً ، خاصة في القطاع الزراعي .

٢٦ - وتلعب المساعدة المالية والتقنية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً دوراً هاماً في دعم الجهود التي تبذلها في مجال تنمية الموارد البشرية . ورنى أن الصلة القائمة بين هذين النوعين من المساعدة وبين النسل

٤٤ - وبالنسبة لأقل البلدان نمواً غير الساحلية، يشكل عدم كفاية شبكات النقل وضعفها في البلدان النامية لها، وما يطرأ أحياناً من عدم استقرار مؤسسي في بعض هذه البلدان الأخيرة، عائقاً أمام نقل المنتجات القادمة من الخارج أو الموجهة إليه.

واو - البيئة

٤٥ - إن الترابط الوثيق بين الفقر وتدهور أوضاع البيئة قد ازداد وضوحاً في السنوات الأخيرة، فقلة الوسائل والموارد من الطاقة البديلة تدفع سكان أقل البلدان نمواً إلى استعمال موارد معرضة للنضوب، كخشب التدفئة، مما يؤدي إلى تدهور البيئة وتفاقم آثار الجفاف وعملية التصحر. وبذلك يكون تدهور النظام الإيكولوجي حصة فعل مزدوج للظروف المناخية والنشاط الإنساني في إطار من الفقر والنمو الديموغرافي السريع، مما يدفع إلى الإفراط في استغلال الأراضي والموارد المائية والنباتية. ويهدد التدهور المناخي الذي يؤدي إلى الجفاف والتصحر بأن يصبح ظاهرة يستحيل عكس اتجاهها.

٤٦ - وفي بعض أقل البلدان نمواً، لم تتضمن سياسات التنمية الرفيعة دائماً تدابير محددة لمكافحة الجفاف والتصحر. ونظراً إلى أن خشب التدفئة سيطر في المستقبل المصدر الرئيسي للطاقة في المنازل الريفية في أقل البلدان نمواً، فقد اتسمت جهود إعادة التحريج بعدم الكفاية. وكثيراً ما ركزت الأنشطة، بالصورة التي أنجزت بها، بما في ذلك المساعدة الدولية في هذا المجال، على الأجل القصير، وأهملت الحاجة إلى اتخاذ تدابير في الأجل الطويل. فالمجاعات الحالية قد جاءت إثر عوامل مناخية غير مواتية استمرت عشرات السنوات، ونتيجة لعدم البصر والأخطاء والتراخي من جانب البلدان المعنية وعلى مستوى المساعدة الدولية على حد سواء.

٤٧ - وفي بعض الحالات أدى عدم الاستقرار السياسي إلى جعل الجهود المبذولة لمكافحة التصحر والجفاف محفوفة بالمخاطر، وبالمثل، شكلت أحياناً تنقلات السكان عاملاً خطيراً في هذا الصدد.

٤٨ - وإزاء خطورة الحالة، بدأت بعض أقل البلدان نمواً في تنفيذ سياسات ترمي إلى إشراك السكان المحليين في التدابير المتخذة لحماية البيئة.

زاي - الاستثمارات التحويلية

٤٩ - انخفض عدد المشاريع الاستثمارية الكبيرة قيد الإعداد أو التنفيذ في كثير من أقل البلدان نمواً إلى حد كبير منذ اعتماد برنامج العمل الجديد الكبير، نتيجة لأمور منها ما تعانيه هذه البلدان من قيود على الموارد في الداخل والخارج على حد سواء، كما يرد في الفقرتين ٥٣ و ٥٤ من البرنامج. وفي ضوء التجربة المستفادة لدى تصميم وتنفيذ المشاريع، تعتبر العناصر التالية، إلى جانب الاحتياجات الرأسمالية، ذات أهمية:

- (أ) نهج شامل لاختيار المشاريع الاستثمارية الكبيرة وفقاً للأولويات الوطنية؛
- (ب) الدراسات السابقة للاستثمار المعدة بعناية، بما في ذلك تحليل التكاليف والمنافع؛

التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي الآن من ٩ في المائة، بل ولا يعدى في عدد معين من الحالات ٤ إلى ٥ في المائة.

٣٤ - كما أن الإبقاء لفترات طويلة على هياكل غير واقعية للأسعار ولأسعار الصرف لعب أحياناً دوراً سلبياً في جهود التنمية الصناعية.

٣٥ - وفي عدد من أقل البلدان نمواً، أعيد تحديد السياسات الصناعية، بما في ذلك الدور الذي ينبغي أن تقوم به الدولة في ميدان التنمية الصناعية. وفي كثير من أقل البلدان نمواً، تواصل المؤسسات الحكومية القيام بدور هام في هذه العملية.

٣٦ - وفي بعض الحالات لا تزال آليات النهوض بالصناعة، وبخاصة هياكل الائتمانات والتدريب التقني، وكذلك المساعدة الدولية، غير كافية، وتفرض في الغالب شروطاً قاسية لا يسع المعهدون تلبية.

٣٧ - وقد تبين في حالات كثيرة في الماضي عدم لياقة اختصار التكنولوجيات من جانب المانحين وكذلك من جانب المستفيدين، مما أدى إلى مصاعب في الصيانة وفي الاستفادة من القدرات.

٣٨ - ولم يؤخذ دائماً في الاعتبار الكامل طابع التكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي، لاسيما على صعيد الآثار التي يرتبها هذا التكامل على العمالة. وعلى أي حال فإن أقل البلدان نمواً تحاول وضع استراتيجيات متكاملة. هذا ولم تستغل بعد الإمكانيات المحلية لتحويل المواد الأولية محلياً استغلالاً تاماً حتى الآن، وذلك بسبب نقص الوسائل التقنية والمالية وإخفاق عمليات نقل التكنولوجيا إلى أقل البلدان نمواً.

٣٩ - وبالرغم من أن الموقف يختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر، فإن السياسات التي وضعت للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وكمية المساعدة الدولية المقدمة لهذا الغرض، لا تفيان بالغرض. بيد أنه جرى عقد اتفاقات للتعاون الصناعي بين بعض المؤسسات في أقل البلدان نمواً ومثيلاتها في بعض البلدان النامية.

٤٠ - واتخذت تجمعات اقتصادية إقليمية ودون إقليمية تدابير تهدف إلى استغلال الإمكانيات التي توفرها سوق دائمة التوسع في المناطق المعنية.

هاء - الهياكل الأساسية العمرانية والمؤسسية

٤١ - لا يزال أحد العوائق الرئيسية التي تعترض النحول الهيكلي والتنمية الاقتصادية في أقل البلدان نمواً يتمثل في عدم كفاية الهياكل الأساسية العمرانية والمؤسسية وضعفها وعدم فعاليتها أحياناً وعدم ملائمتها.

٤٢ - وكثيراً ما تفاقم سوء أحوال الهياكل الأساسية العمرانية في أقل البلدان نمواً لعدم كفاية خدمات الصيانة.

٤٣ - وغالباً ما تكون إنتاجية الهياكل المؤسسية غير كافية لأسباب عديدة، منها بوجه خاص عدم كفاية المعدات والموظفين المؤهلين وعدم كفاية ميزانيات التشغيل، وما إلى ذلك.

والأعاصير في بلدان أخرى . وكوارث من صنع الإنسان . مثل المنازعات الداخلية والخارجية . أثرت على عدد كبير من أقل البلدان نمواً ورفعت إلى حد كبير عدد اللاجئين والأشخاص المشردين . وأقل البلدان نمواً . والبلدان الصناعية . والمجتمع الدولي . وبخاصة المؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة . في موقف يسمح لها اليوم أن تستخلص بعض الدروس من هذه التجارب المثيرة التي تشير إلى :

(أ) - ضرورة تهيئة الظروف لتحسين كفاءة مساعدات الطوارئ بهدف بلوغ الفئات المستهدفة من السكان :

(ب) - أوجه القصور في الهياكل الإدارية ذات الأغراض الوقائية الميدانية مثل الإحصائيات والتكنولوجيا ومختلف شبكات المعلومات وأنظمة رصد البيئة :

(ج) - أهمية استخدام المساعدة المقدمة في حالات الكوارث من أجل اتخاذ تدابير تكفل تحسين كفاءة المساعدة مثل دعم السوقيات . وقدرات النقل :

(د) - الحاجة إلى تنسيق أفضل بين الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء :

(هـ) - أهمية مشاركة المنظمات غير الحكومية :

(و) - ضرورة النظر في أهداف إثنائية أطول أجلاً عند تقديم مساعدات الطوارئ وبخاصة فيما يتصل بإنتاج وتوزيع الأغذية :

(ز) - الضعف الذي تعاني منه بوجه خاص أقل البلدان نمواً التي تستضيف اللاجئين والأشخاص المنزولين من الكوارث الطبيعية .

٥٤ - وقد أبد الفريق الحكومي الدولي الاستنتاجات المتصلة بمساعدات الطوارئ التي اعتمدها اجتماع الخبراء الحكوميين للبلدان المانحة ومؤسسات المساعدة المالية والتقنية الثنائية والمتعددة الأطراف مع ممثلي أقل البلدان نمواً في إطار الإعداد للاستعراض الشامل النصفى لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير المعقود في جنيف في الفترة من ١ إلى ١٠ أيار/مايو ١٩٨٥ (١٠٨) .

ثانياً - تدابير الدعم الدولية

ألف - نقل الموارد المالية

٥٥ - سلم مؤتمر الأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً بأن الإجراءات التي يجب على أقل البلدان نمواً أن تتخذها على المستوى الوطني . بما في ذلك التدابير الحازمة لتعبئة الموارد المحلية . ينبغي أن تستكمل بتدابير دعم دولية عن طريق زيادة كبيرة في تحويلات الموارد المالية تقتصر بالسياسات والبرامج الرامية إلى تحسين أساليب المساعدة . لكي تتمكن أقل البلدان نمواً من تحقيق أهداف برامجها القطرية في إطار برنامج العمل الجديد الكبير .

(ج) - الأنشطة السابقة للاستثمار مع ما يلزمها من مساعدة تقنية :

(د) - الجوانب المتصلة بالموارد البشرية مثل تدريب الموظفين . والمقدرة الإدارية . ومشاركة القوى العاملة المحلية :

(هـ) - الصيانة والتجديد . بما في ذلك الاستعدادات لتلبية التكاليف المتكررة :

(و) - تهيئة المناخ الملائم للاستثمار .

حاء - البلدان غير الساحلية والجزرية من أقل البلدان نمواً

٥٠ - اتجه الرأي إلى أن الفقرة ٥٥ من برنامج العمل الجديد الكبير المتصلة بمشاكل البلدان غير الساحلية والجزرية من أقل البلدان نمواً لا تزال تحتفظ بأهميتها كاملة . ولوحظ أيضاً أن مشاكل تلك البلدان قد تفاقم في فترة الانكماش الأخيرة . ووجهت العناية إلى قرار مؤتمري الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٣٧ (د - ٦) و ١٣٨ (د - ٦) المؤرخين في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٣ (٣٨) وقرار مجلس التجارة والتنمية ٣١٩ (د - ٣١) المؤرخ في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ (٣٩) .

طاء - التجارة الخارجية

٥١ - عاود الفريق الحكومي الدولي التأكيد على أهمية الفقرات ٥٦ إلى ٥٨ من برنامج العمل الجديد الكبير التي لا تزال تحتفظ بكامل صلاحيتها . وقد عبرت العوامل التالية ذات أهمية خاصة :

(أ) - تنوع الإنتاج والصادرات أفقياً ورأسياً :

(ب) - أشار توسيع شبكة الاتفاقات الطويلة الأجل الحكومية الدولية على التجارة والتعاون الاقتصادي . وكذلك الإطار المؤسسي بين أقل البلدان نمواً وسائر البلدان :

(ج) - تنمية التجارة على الصعيدين المحلي والإقليمي وعلى الصعيد العالمي أيضاً :

(د) - أنشطة ترويج التجارة :

(هـ) - جهود التكيف فيما يتصل بالبرامج والسياسات الاستيرادية في أقل البلدان نمواً :

(و) - تنمية القدرات المؤسسية بما في ذلك تدريب الموظفين .

٥٢ - وكان من المسلم به أن أقل البلدان نمواً قد أفادت من أمور في مجلتها أنشطة مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والغات وأنشطة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عند الاضطلاع بمهامها في هذه الميادين .

ياء - تقديم المساعدة في حالات الكوارث لأقل البلدان نمواً

٥٣ - عرقلت تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير خلال السنوات الأربع الأولى كوارث طبيعية . مثل الجفاف في أفريقيا والفيضانات

١ - حجم المعونة

٤ - طرائق المعونة

٦١ - ولقد حث برنامج العمل الجديد الكبير البلدان المانحة والبلدان المستفيدة على تحسين نوعية وفعالية المساعدة الإنمائية الرسمية وذلك بإدخال تحسينات على ممارسات تقديم المعونة وإدارتها. وفي هذا الصدد، لوحظت النقاط التالية:

(أ) أن معظم المانحين يلجأون بصورة متزايدة إلى تقديم المعونة إلى أقل البلدان نمواً في شكل منح:

(ب) أن حالة المديونية في العديد من أقل البلدان نمواً ما تزال تتسم بالخطورة، وقد ارتفع مبلغ الديون غير المسددة، بما في ذلك الديون القصيرة الأجل وإثباتات صندوق النقد الدولي منذ عام ١٩٨١، إلى ٣٥ بليون دولار في نهاية عام ١٩٨٣. واتخذ معظم المانحين الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية تدابير بموجب قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د-١) المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٧٨^(١٠٩)، وتصل قيمة هذه التدابير المتخذة بصدد أقل البلدان نمواً إلى مبلغ ٤ بليون دولار، منها ٢.٩ بليون دولار في شكل إلغاء ديون المساعدة الإنمائية الرسمية. كما قام بعض المانحين في حالات ملائمة عديدة بإعادة جدولة ديون أقل البلدان نمواً المستحقة عن مساعدة إنمائية رسمية:

(ج) ومنذ عام ١٩٨١، لم يتقدم المانحون بأية مبادرة عامة لزيادة نسبة المعونة الثنائية غير المربوطة. فظل الجزء الأكبر من المعونة الثنائية، باستثناء ما يتعلق بتمويل التكاليف المحلية، مربوطاً بالشراء من البلد المانح. وأشار ممثلو أقل البلدان نمواً إلى أن ما خبرته بلدانهم يبين أن ربط المعونة الثنائية المقدمة إلى بلدانهم قد ازداد منذ عام ١٩٨١:

(د) في إطار تحسين الحوار وتفهم البرامج والسياسات الوطنية لأقل البلدان نمواً أبدى معظم المانحين استعداداً أكبر لتقديم المعونة بأشكال أكثر مرونة، لاسيما فيما يتعلق بدعم ميزان المدفوعات، وفيما يتعلق كذلك بالإصلاح وتحسين مستوى الصيانة على الصعيد القطاعي، فضلاً عن وضع أهداف إنمائية أطول أجلاً. وأشار ممثلو بعض أقل البلدان نمواً إلى أن المانحين واصلوا منح الأفضلية لمعونة المشاريع بل زادوا هذه المعونة في بعض الحالات، بالمقارنة بأشكال المعونة الأخرى، مما أثار صعوبات في استيعاب المعونة في العديد من أقل البلدان نمواً. وتم الاعتراف بالحاجة إلى رفع مستوى التنبؤ فيما يتصل بمنح هذه المساعدة وضرورة اتخاذ تدابير معينة من أجل الحد من فترات التأخير الفاصلة بين الالتزامات وعمليات الصرف:

(هـ) وبينما أبدى معظم المانحين استعداداً أكبر لتمويل التكاليف المحلية، ما يزال هناك موقف يشوبه الحذر من تمويل التكاليف المتكررة. ولوحظ أن من شأن تقديم المعونة للوفاء بالتكاليف المحلية للاستثمارات أن يسر تمويل التكاليف المتكررة من الموارد المحلية، وخاصة في القطاعات الاجتماعية. ومع ذلك تم الاعتراف بأهمية تقديم المعونة لنغطية التكاليف المتكررة في الحالات الملائمة، شريطة التفاهة على جدول زمني يتم بمقتضاه تمويل هذه التكاليف بشكل مطرد من الموارد المحلية:

٥٦ - يرتأي برنامج العمل الجديد الكبير أنه إذا قام جميع المانحين بتوفير مستويات من المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية تنمى مع هدف أو آخر من الأهداف المنصوص عليها في الفقرة ٦٣ من البرنامج، فسوف يتضاعف مستوى المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً في ١٩٨٥ بالمقارنة بالمستوى السنوي للتحويلات إليها خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠. واستناداً إلى البيانات المتاحة حتى ١٩٨٤، يتوقع أن يكون المستوى الفعلي للمساعدة أقل بكثير من هذا المقدار في ١٩٨٥. ومع ذلك، فإن عدداً كبيراً من الجهات المانحة التي قبلت هدفاً من الأهداف في ١٩٨١، سواء توفير مساعدة إنمائية رسمية تعادل ١٥ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي أو مضاعفة مستوى المساعدة التي تقدمها، قد حققت هذه الأهداف أو باتت قريبة من بلوغها.

٢ - البرامج المتعددة الأطراف

٥٧ - كان مقدار المعونة المتعددة الأطراف، بما في ذلك التدفقات من الوكالات المتعددة الأطراف التي يمولها الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط، التي تقدم سنوياً لأقل البلدان نمواً أعلى بنسبة ٤٧ في المائة في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٣ عنها في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠. ومع ذلك، أعربت بلدان عديدة عن قلقها الشديد إزاء انخفاض مستوى التمويل الصادر عن العديد من وكالات التنمية المتعددة الأطراف الهامة، منها بالخصوص المؤسسة الإنمائية الدولية.

٥٨ - غير أنه لوحظ أن عدداً كبيراً من وكالات التنمية المتعددة الأطراف التي تقوم أساساً ببلدان لجنة المساعدة الإنمائية اعتمد سياسات تركز على احتياجات أقل البلدان نمواً. وبالرغم من أن نصيب التدفقات من هذه الوكالات إلى أقل البلدان نمواً قد زاد منذ ١٩٨١، إلا أنه مازال يتعين أن ينعكس التركيز في هذه السياسة تماماً على أنماط صرف هذه المعونة.

٥٩ - وقد أُنشئ، في ١٩٨٥ المرفق الخاص لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التابع للبنك الدولي، بالرغم من أنه ليس مكرساً، بالذات، لأقل البلدان نمواً، وسوف يزيد هذا المرفق من تدفقاته المالية إلى العديد من أقل البلدان نمواً في أفريقيا.

٣ - آليات جديدة

٦٠ - لم تتخذ مبادرات جديدة منذ ١٩٨١ فيما يتعلق بإنشاء آليات جديدة محتملة لزيادة حجم التحويلات المالية إلى أقل البلدان نمواً. ولوحظ أن استخدام هذه البلدان لموارد صندوق النقد الدولي، المخصصة للمساعدة على حل مشاكل ميزان المدفوعات القصيرة الأمد، وهي موارد بلغت ٢.٢ بليون دولار في عام ١٩٨٣، تنجس الآن إلى انخفاض، وأن مشيراتها الصافية من الصندوق كانت سالبة في عام ١٩٨٤ بالرغم من استمرار المصاعب الحادة التي تواجه موازين مدفوعاتها. ولوحظ أيضاً أن فرقة العمل المعنية بالتدفقات الساحلية والمنبئة عن لجنة التنمية التابعة للبنك الدولي قد استكملت مؤخراً عملها الذي جرى النظر فيه في الاجتماع السابع والعشرين للجنة التنمية الذي عقد في سبوت في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥.

(١٠٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والثلاثون، الملحق رقم ١٥ (A/33/15)، المجلد الأول، الجزء الثاني، المرفق الأول.

٦٧ - وأدخلت بعض البلدان الصناعية تحسينات ملحوظة على مخططات التعريفات التفضيلية التي تطبقها ، وإن كانت هذه المخططات لا تشمل ، في حالات كثيرة جميع المنتجات التصديرية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لأقل البلدان نمواً . وعلاوة على ذلك ، فإن أقل البلدان نمواً لا تستفيد أولاً لا تستطيع غالباً الاستفادة تماماً ، لأسباب مختلفة ، من مزايا مخططات الأفضليات القائمة .

(ب) تشجيع الصادرات

٦٨ - أنشأت بعض البلدان الصناعية مكاتب لترويج الواردات القادمة من البلدان النامية وخاصة واردات أقل البلدان نمواً .

٦٩ - ورئي أن المساعدة التقنية التي يقدمها كل من مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد واللغات ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فيما يتعلق بوضع استراتيجيات للتصدير وتشجيع التجارة تعتبر مساعدة بناءة .

(ج) السلع الأولية

٧٠ - أحرز تقدم ضئيل في مجال إبرام الاتفاقات السلعية . وقوبل بالترحيب النجاح في إبرام اتفاقين جديدين لأغراض التنمية ، هما الاتفاقان الدوليان المتعلقان بالحبوب ومنتجات الحبوب ، وبالأخشاب المدارية . وحتى الآن لم ينفذ بعد الاتفاق المنشئ للصندوق المشترك للسلع الأساسية^(١١٠) الذي يوفر مزايا لأقل البلدان نمواً .

٧١ - وفيما يتعلق بتعويض النقص في حصائل الصادرات ، رئي أن توسيع نظام تثبيت حصائل التصدير^(١١١) ليشمل سلعاً جديدة ، والإعلان عن تطبيق نظام مماثل له لصالح أقل البلدان نمواً غير الأطراف في اتفاقية لومبي ، يعدان تطورين إيجابيين . على أنه لا يزال هناك مجال لتحسين مرافق التمويل التعويضي . كما أشير إلى مشروع قيد النظر في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يتعلق بتحسين مرافق التمويل التعويضي ويوفر لأقل البلدان نمواً معاملة خاصة .

٢ - النقل والمواصلات

٧٢ - لا تزال أقل البلدان نمواً تواجه مصاعب كبيرة فيما يتعلق بصيانة شبكات النقل والمواصلات وتشغيلها . وينجم عن هذه المصاعب خسائر فادحة في حالات الكوارث الطبيعية . وتتسم مشاكل أقل البلدان نمواً غير الساحلية والجزرية بالحدة بصفة خاصة وتتطلب استثمارات كبيرة في الهياكل الأساسية للنقل أثناء المرور العابر .

(١١٠) نظام تثبيت حصائل التصدير المنشأ بموجب اتفاقية لومبي الأولى المبرمة بين الاتحاد الاقتصادي الأوروبي و ٤٦ دولة من دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ ، في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٧٥ . والمعززة باتفاقية لومبي الثانية المبرمة بين الاتحاد و ٥٨ دولة من دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ ، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ (انظر : Official Journal of the European Communities, Vol. 23, No. L 347 (22 December 1980) .

(١١) كما قامت الحكومات المانحة والجمهور ، من خلال التبرعات المقدمة إلى المنظمات غير الحكومية في شتى البلدان ، بمواجهة حالات الكوارث ، وخاصة المجاعة المروعة التي شهدتها أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، بتقديم كميات كبيرة من مساعدات الطوارئ .

باء - عنصر العمل الفوري في برنامج العمل الجديد الكبير

٦٢ - جرت مناقشة القضايا الرئيسية المتعلقة بعنصر العمل الفوري في برنامج العمل الجديد الكبير في إطار طرائق المعونة .

جيم - المساعدة التقنية

٦٣ - لئن كان مستوى المساعدة التقنية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً أعلى بكثير في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٣ عنها في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ، فقد ظل هذا المستوى في حدود ٥ بلايين دولار سنوياً . ولوحظ أن التركيز قد ازداد على المساعدة التقنية التي تستهدف بناء المؤسسات وتدريب القوى العاملة ، والمقدمة من عدد من المانحين بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

٦٤ - وتفيد التجربة بأن هناك مجالاً آخر لتحسين فعالية التعاون التقني ، بما في ذلك توثيق الصلة بين التعاون التقني والمساعدة المالية . وزيادة إدماج مدخلات التعاون التقني المختلفة . بما في ذلك توفير المعدات ، وإتاحة الخبراء المؤهلين تأهيلاً عالياً القادرين على العمل بفعالية في بيئة أقل البلدان نمواً بمشاركة نظرائهم من الموظفين المحليين الملائمين .

دال - تدابير أخرى في مجال السياسة الاقتصادية على الصعيد الدولي

١ - تدابير السياسة التجارية

٦٥ - يشكّل انخفاض حصائل صادرات أقل البلدان نمواً بالقيمة الدولارية بسبب هبوط أسعار السلع الأساسية منذ عام ١٩٧٩ مصدر قلق كبير . فقد أدى ذلك بالاقتران مع تدهور معدلات التبادل التجاري إلى انخفاض الواردات الأساسية لأقل البلدان نمواً وإلى تزايد ديونها الخارجية وإعاقة المشاريع الرامية إلى تنوع التجارة وتوسيعها . وفي ظل هذه الظروف لم تحدث الجهود التي بذلتها البلدان الصناعية في مجال السياسة التجارية الأثر المنشود .

(أ) الوصول إلى الأسواق

٦٦ - لوحظ إحراز بعض التقدم في تيسير وصول منتجات أقل البلدان نمواً إلى أسواق البلدان الصناعية . ولوحظ أيضاً في بعض الحالات الإصرار على فرض قيود كمية أو تطبيق قواعد منسوبة صراحة من جانب بعض البلدان ليس لها ما يبررها .

٣ - نقل وتطوير التكنولوجيا

التنسيق . وقدم بعض المانحين مساعدة خاصة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغرض تنظيم اجتماعات موائد مستديرة .

٧٨ - وعلى الرغم من أن هناك تسليماً عاماً بأنه ينبغي استكمال مؤتمرات الموائد المستديرة في نطاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واجتماعات الأفرقة الاستشارية للبنك الدولي بالتنسيق بينهما على الصعيدين المحلي والقطاعي ، فقد أظهرت التجربة أن هذا لم يتحقق في جميع الحالات .

٧٩ - وكان تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري ، على النحو المنوخى في الفقرة ١٢٤ من برنامج العمل الجديد الكبير برعاية المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة ، غير كاف ويحتاج إلى تحسين فيما يتصل ببعض حالات عدم الرغبة في التعاون . وفي بعض أقل البلدان نمواً ، كان دور المنسق المقيم للأمم المتحدة يحظى باهتمام أوسع ، بناءً على طلب محدد من البلد المعني . وتمت الإحاطة علماً بالأنشطة التي اضطلعت بها اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة عملاً بالفقرة ١٢٥ من البرنامج .

باء - الصعيد العالمي

٨٠ - لوحظ أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في معرض الاضطلاع بدور الرصد العالمي للبرنامج ، قام بتحليل منظم لبعض جوانب الأداء الاقتصادي لأقل البلدان نمواً وللإجراءات المتخذة من قبل المجتمع الدولي في تنفيذ البرنامج . كما قدمت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على أساس منظم تقارير إلى الجمعية العامة بشأن تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير . وفضلاً عن ذلك ، ففي إطار منظومة الأمم المتحدة ، كان المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي يعقد بتعاون وثيق مع الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مشاورات مشتركة بين الوكالات بشأن أقل البلدان نمواً على أساس منظم بغية ضمان الاضطلاع على صعيد الأمانة بتعبئة جميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ولجانها الإقليمية ومؤسساتها وهيئاتها تعبئة كاملة والتنسيق فيما بينها لغرض تنفيذ البرنامج ومتابعته .

الجزء الثاني

تدابير ضمان تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير
على مدى النصف الثاني من العقد^(١١١)

إن الفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نمواً ،

أولاً

الأغذية والزراعة والتنمية الريفية

إذ يعرب عن القلق من أنه على الرغم من أن برنامج العمل الجديد الكبير للثلاثينات لصالح أقل البلدان نمواً يولي بحق أولوية عالية

(١١١) انظر أيضاً : « البيانات التي أدلى بها بصدد اعتماد استنتاجات ونوصيات الفريق الحكومي الدولي » ، (A/40/827 ، الصفحة ٣٩) .

٧٣ - هناك إدراك متزايد بأهمية نقل التكنولوجيا بالنسبة لعملية التحول الاجتماعي والاقتصادي لأقل البلدان نمواً . فلانزال هذه البلدان تواجه صعوبات في حيازة وتكييف التكنولوجيات المناسبة . ولوحظ أن أقل البلدان نمواً قد اتخذت عدداً من التدابير الهامة في مجال الحصول التكنولوجي . وأعرب عن القلق إزاء عدم الانتهاء من المفاوضات بشأن مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا وتفتيح اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية ومشكلة هجرة ذوي الكفاءة . كما أشير إلى الأثر السلبي للنقل العكسي للتكنولوجيا .

ثالثاً - ترتيبات التنفيذ والمتابعة والرصد

٧٤ - سلم برنامج العمل الجديد الكبير بأهمية المتابعة والتنفيذ والرصد على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية .

ألف - الصعيد الوطني

٧٥ - يمثل التنسيق لضمان فعالية جميع الأنشطة الإنمائية على الصعيد القطري مسؤولية أساسية لأقل البلدان نمواً ذاتها وجانباً حاسماً في تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير ومتابعته ورصده . وتختلف ضرورات التنسيق من بلد إلى آخر ، وتتسم الآليات المختارة مع ما تقتضيه حالة كل بلد على حدة ، وإن ما نجم من زيادة أعباء حكومات أقل البلدان نمواً ، نتيجة ازدياد عدد الأنشطة الإنمائية بما في ذلك التدابير الرامية إلى تعويض آثار الكوارث الطبيعية ، قد أدى إلى تعاظم اعتراف أقل البلدان نمواً والمجتمع الدولي بأهمية التنسيق . وعليه ، فقد أقام عدد كبير من أقل البلدان نمواً مراكز تنسيق وطنية لتنسيق المساعدة الخارجية . وساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من المانحين في تعزيز قدرات أقل البلدان نمواً في هذا الصدد .

٧٦ - ومنذ عام ١٩٨١ ، أنشأ معظم أقل البلدان نمواً ، وفقاً للفقرة ١١١ من برنامج العمل الجديد الكبير ، آليات في شكل مؤتمرات موائد مستديرة في نطاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأفرقة استشارية للبنك الدولي وغير ذلك من الترتيبات . واستجابة لطلب أقل البلدان نمواً ، زاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من مؤتمرات المائدة المستديرة التي يعقدها وزاد البنك الدولي من عدد أفرقه الاستشارية . وقامت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في الاجتماعات بدور إيجابي . وكانت النتائج الأولية لمؤتمرات الموائد المستديرة ، من حيث تشجيع زيادة تدفقات الموارد والمناقشة الصريحة للقضايا الإنمائية المحددة ، غير مرضية . ولم تشمل الاجتماعات جميع الجوانب المقترحة في الفقرة ١١٣ من البرنامج ولكنها وفرت أساساً لا بأس به للتعاون الإنمائي في المستقبل .

٧٧ - ثم عمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تقييم عملية الموائد المستديرة وإلى تنفيذ سلسلة من التحسينات بما في ذلك التعاون مع البنك الدولي والاتحاد الاقتصادي الأوروبي بشأن الجوانب الأساسية من الحالة الاقتصادية الكلية عند إجراء تحليل اقتصادي . ويؤدي ذلك إلى تقارب أنواع القضايا المتناولة في كلا الشكلين من أشكال اجتماعات

٢ - يبحث على أن تواصل أقل البلدان نمواً اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لتخصيص نصيب مناسب من الموارد المحلية للتنمية الريفية ، حسبها أوصى بذلك ، على سبيل المثال ، مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في دورته العادية الحادية والعشرين المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٥^(١١٢) ؛

٣ - يبحث المانحين على تقديم دعم مزايد إلى أقل البلدان نمواً في مجال وضع وتنفيذ هذه السياسات والبرامج مع تقديم معونة تقنية ومالية بغية إجراء تحسين مباشر في الإنتاج الزراعي والأحوال المعيشية في المناطق الريفية ؛

٤ - يرجو من المانحين العهد بالتزامات أوضح فيما يتعلق بالمساعدة ، بما في ذلك المعونة الغذائية التي ينبغي دمجها في الاستراتيجيات الزراعية والغذائية الأطول أجلاً لضمان توافر الغذاء الكافي لدى أقل البلدان نمواً خلال الفترة التي لا تكون فيها البلدان المعنية قد بلغت أهدافها للاعتماد على الذات في مجال الأغذية ؛

٥ - يرجو من أقل البلدان نمواً ومن المانحين إدراك أن سياسات أقل البلدان نمواً وسياسات المانحين ينبغي أن تكون متكاملة من أجل تحقيق أهداف التنمية الزراعية السليمة والأمن الغذائي الكامل ؛

ثانياً

الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

إذ يسلّم بأن الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية تسنان بأهمية حاسمة لأقل البلدان نمواً ، وإذ يلاحظ أن التفات العامة على تطوير التعليم وتحسين الخدمات الصحية والتدابير السكانية هي استشارات تخدم مستقبل أقل البلدان نمواً ، وأن تحديد المرافق الحالية وصيانتها أمران ضروريان ، وأن المبادرات المحلية والدعم والحفز والمشاركة من جانب السكان هي أمور حاسمة ، وإذ يلاحظ كذلك أن كثيراً من أقل البلدان نمواً قد اتخذت مبادرات هامة في هذا الصدد ،

١ - يبحث أقل البلدان نمواً على أن تواصل ، بمساعدة من المانحين ، وضع وتنفيذ خطط ملموسة في الميادين التالية :

(أ) التعليم والتدريب

١ ' - التعليم الابتدائي العام ومحو الأمية للبالغين ، على أن تؤخذ في الاعتبار خطة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الثانية المتوسطة الأجل (١٩٨٤ - ١٩٨٩) ، مع التأكيد على ضرورة تضييق التفاوت بين الرجال والنساء وتحسين نوعية التعليم ؛

٢ ' - التدريب المهني ، بما في ذلك التدريب أثناء العمل فيما يتعلق بالمشاريع الإنتاجية ؛

٣ ' - البرامج التعليمية الموجهة إلى تلبية الاحتياجات ذات الأولوية لسكان الريف ؛

للفطاع الزراعي ، ولا سيما لإنتاج الأغذية ، فإن البعده المحرز في تحقيق الأهداف تميز ببطء شديد يرجع في حالات كثيرة إلى عوامل تخرج عن سيطرة أقل البلدان نمواً ،

وإذ يدرك أن نمة حاجة إلى إحراز المزيد من البعده في وضع وتنفيذ استراتيجيات غذائية بطريقة منسقة ومركزة ،

١ - يخلص إلى أنه ، مع إدراكه للحالة التي ينفرد بها كل بلد من أقل البلدان نمواً ، فإن العناصر التالية ذات أهمية حاسمة بالنسبة إلى وضع سياسة متكاملة في هذا المجال :

(أ) وضع استراتيجيات شاملة لا تحدد أهداف التنمية الزراعية والأمن الغذائي فحسب ، ولكن أيضاً طرق ووسائل بلوغ هذه الأهداف ؛

(ب) الصادرات الزراعية بوصفها وسيلة لتمويل الواردات الأساسية ، اللازمة بوجه خاص للقطاع الزراعي ، وليسير إعادة الاستثمار في هذا القطاع ؛

(ج) تحسين أنشطة البحث والتطوير ، واعتماد تكنولوجيات ملائمة ، ودراسة إمكانيات القيام بمزيد من تجهيز المنتجات الزراعية الرئيسية ؛

(د) النهوض بالتنمية التعاونية ؛

(هـ) إيجاد هياكل وإجراءات تنسج بالكفاءة لدعم المزارع ، أولاً من حيث الخدمات ، مثل التسويق وتسهيلات الدفع ، والإرشاد الزراعي الوافي ، والخدمات الاجتماعية الأساسية مثل مرافق الصحة الأولية والتعليم الأساسي ، والخدمات المساعدة مثل ورش الإصلاح والصناعات الصغيرة ؛ وثانياً من حيث مدخلات الإنتاج المباشرة ، مثل نظام موسع للتسليف الريفي وتقديم البذور ، والأسمدة ومبيدات الحشرات ، والآلات ، وما إلى ذلك ؛ وثالثاً من حيث الهياكل الأساسية ، مثل مرافق التخزين والنقل وتوفير المياه وما إلى ذلك ؛

(و) وضع سياسات تسعيرية ملائمة فيما يتعلق بالمدخلات والمنتجات الزراعية ؛

(ز) إجراء إصلاحات مؤسسية وزراعية مناسبة ، بما في ذلك توزيع وسائل الإنتاج توزيعاً أكثر كفاءة وإنصافاً ؛

(ح) اتخاذ تدابير تضمن المشاركة الكاملة من جانب سكان الريف ، مع إيلاء اعتبار خاص للمرأة فيما يتعلق بالدور الذي تقوم به والنصيب الذي يؤول إليها من الفوائد المتحققة ؛

(ط) إدارة موارد الغابات والاستفادة منها على نحو كفء ، استناداً إلى ما تتطلبه عليه الغابات من إمكانيات إنتاجية ووقائية واجتماعية ؛

(ي) تحسين إدارة مصائد الأسماك ووضع استراتيجيات لتنمية المصائد ؛

(ك) إجراء تحسينات في تربية الثروة الحيوانية ومكافحة الأمراض ، بما في ذلك إنتاج الأمصال ، وتوفير علف الحيوانات ؛

ثالثاً

مركز المرأة

- ١ - يبحث جميع البلدان على تنفيذ استنتاجات وتوصيات المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم^(١١٤) :
- ٢ - يؤكد على ضرورة ضمان تكامل المرأة بصورة تامة في جميع جوانب عملية التنمية في أقل البلدان نمواً :
- ٣ - يرحب من حكومات أقل البلدان نمواً أن تبدي إدراكاً متواصلاً لمركز المرأة بوصف ذلك عاملاً حاسماً في تمهيتها عن طريق تعزيز جهودها الرامية إلى اتخاذ الخطوات الضرورية لإزالة الحواجز الثقافية والقانونية والاقتصادية التي تعوق اشتراك المرأة الكامل في التنمية وفي المشاركة المنصفة في منافع التنمية الاقتصادية والاجتماعية :
- ٤ - يبحث المانحين عند تقديم دعمهم لبرامج ومشاريع التنمية في أقل البلدان نمواً على إيلاء اهتمام خاص لأنائها على وضع المرأة ، بما في ذلك الاهتمام بضمان ألا تترتب عليها بدون قصد نتائج سلبية بالنسبة للمرأة :

رابعاً

الطاقة

- ١ - يطلب إلى أقل البلدان نمواً أن تواصل تضمين خططها الخاصة بتنمية الطاقة تدابير لحفظ الطاقة وتقييم نمط استهلاك مصادر الطاقة ، بما في ذلك خشب الوقود وأثره في البيئة :
- ٢ - يرحب من البلدان المانحة المتقدمة النمو وغيرها من البلدان المقنطرة أن تساعد أقل البلدان نمواً في تخطيط وتنفيذ هذه التدابير وأن تدعم بقدر الإمكان التدابير الرامية إلى تأمين توريد الطاقة وحفظها ، ولاسيما من خلال تنمية مصادر الطاقة المتجددة فضلاً عن إعادة التحريج :

خامساً

التنمية الصناعية

- إذ يسلّم بأن التنمية الصناعية هدف عام في التغلب على التخلف ، من حيث العمالة وكذلك من حيث ضرورة التنوع الاقتصادي ،
- وإذ يسلّم أيضاً بأن أولوية الصناعات الزراعية تنعكس في كثير من أقل البلدان نمواً في سياسات التنمية الصناعية ،

- ٤ ' التدريب الخاص للشباب الريفي ، وذلك أيضاً للحد من تزايد الهجرة إلى المناطق الحضرية ؛
- ٥ ' التكنولوجيا الكيفة العمالة وغيرها من التكنولوجيات المناسبة ؛
- ٦ ' زيادة توافر القوى العاملة الماهرة ، وخاصة ما ينسجم منها بقدرات في مجالات الإدارة والتنظيم والتخطيط الإنمائي ؛
- ٧ ' رفع شأن الأنشطة الإنتاجية والعمل اليدوي ، ولاسيما في مجال الزراعة ، في المراحل الدراسية الابتدائية وما فوقها ؛

(ب) الصحة والتغذية

- ١ ' تحسين فرص حصول جميع السكان على الخدمات الصحية ، مع التأكيد على الرعاية الصحية الأولية ، والطب الوقائي ، وتوريد العقاقير الأساسية ، والتقنيات البسيطة والأقل كلفة ؛
- ٢ ' تعزيز الهياكل الأساسية الصحية ، بما في ذلك الإدارة ، وإقامة دورات تخطيطية لهذا الغرض في إطار عملية التنمية الوطنية في كل بلد من أقل البلدان نمواً ؛
- ٣ ' تنمية القوى الوطنية العاملة في مجال الصحة ؛
- ٤ ' تعزيز وإدارة توريد العقاقير وتخزينها ، والتكنولوجيات الصحية الملائمة ، والتعليم الصحي الأساسي ؛
- ٥ ' إدماج الاعتبارات التغذوية في التخطيط والسياسات الزراعية والصحية ؛
- ٦ ' تحسين مستوى التنسيق في برامج التنمية الريفية مثل توفير المياه والمرافق الصحية ؛

(ج) السكان

إدماج السياسات السكانية في التخطيط الإنمائي الوطني ، مع التأكيد على الرعاية الصحية للأم والطفل وخدمات تنظيم الأسرة ، على نحو ما أوصى به المؤتمر الدولي المعني بالسكان ، ١٩٨٤^(١١٣) ؛

- ٢ - يرحب بزيادة الدعم المقدم من المانحين والوكالات المتعددة الأطراف في هذه المجالات البالغة الأهمية ، لا في صورة معونة مالية وتقنية فحسب ، بل أيضاً في صورة مجموعة متكاملة من تدابير للمعونة من الممكن التنبؤ بها وشاملة ، قدر الإمكان ، بما في ذلك التكاليف المحلية والمتكررة ، بغية صيانة المرافق القائمة ؛

(١١٤) انظر : تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، نيروبي ، ١٥ - ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع 85.IV.10) ، الفصل الأول .

(١١٣) انظر : تقرير المؤتمر الدولي المعني بالسكان ، ١٩٨٤ ، مكسيكو ، ١٤ - ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٤ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع 84.A.8 XIII.8 والتصويب) .

وإذ يسلّم أيضاً بأنه لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير ينبغي بصفة خاصة توجيه مزيد من الاهتمام لتعزيز القدرة المؤسسية المتصلة اتصالاً كبيراً ، ضمن جملة أمور ، بفعالية برامج المعونة الإنمائية والإغاثة في حالات الكوارث وتنسيق المعونة ،

١ - يرجو من أقل البلدان نمواً أن تزيد من تعزيز قدرتها في مجالات التخطيط والرصد والتقييم والتنفيذ ، بحيث توجه بصفة خاصة لوضع إطار للسياسات العامة يتيح استخدام إمكانيات التنمية في كل بلد بكفاءة وفعالية ؛

٢ - يرجو أيضاً من أقل البلدان نمواً ، فيما يتعلق بالهياكل الأساسية العمرانية ، أن تتخذ خطوات لضمان استخدام الطاقة الموجودة استخداماً كاملاً ، مع اتخاذ ما يلزم بصدد التكاليف المتكررة للصيانة والاستثمارات الضرورية للتوازن والتحديث والاستبدال ، مع مراعاة أنه سيلزم تقديم مساعدة أجنبية ، في الأجل القصير ، في الكثير من أقل البلدان نمواً لأنه لن يمكن في حالات عديدة تغطية هذه التكاليف من الموارد المحلية تغطية كاملة ؛

٣ - يطلب إلى المانحين دعم أقل البلدان نمواً بمساعدة تقنية ومالية طويلة الأجل لتحسين الهياكل الأساسية العمرانية والمؤسسية بها ؛

٤ - يطلب كذلك إلى المانحين إيلاء اهتمام خاص لمرافق النقل ووصلات المرور العابرة لأقل البلدان نمواً ، وبصفة خاصة البلدان غير الساحلية والجزرية منها ؛

٥ - يبرز الأهمية الخاصة للطرق الفرعية والدروب لتحقيق انفتاح المناطق الريفية الثانية بحيث تزيد إمكانية وصول منتجاتها الزراعية إلى الأسواق وتيسر تسليم المساعدة الطارئة ؛

سابعاً

البيئة

إذ يسلّم بالعلاقة الوثيقة بين الفقر والبيئة ،

وإذ يسلّم كذلك بإمكان وجود تضارب بين احتياجات الناس العاجلة في أقل البلدان نمواً وضرورة حماية البيئة ،

١ - يبحث أقل البلدان نمواً جميعها والمانحين جميعهم على إيلاء مزيد من الاعتبار للآثار البيئية الناجمة عن الأعمال الإنمائية ، ولا سيما مشكلة التصحر ؛

٢ - يرجو من المانحين دعم إجراءات أقل البلدان نمواً فيما يتعلق بحماية البيئة وخاصة ، حفظ التربة والتخريج وإعادة التخريج والعتور على موارد المياه والمحافظة عليها ؛

٣ - يرجو من أقل البلدان نمواً أن توجه اهتمامها لزيادة إدماج المسائل البيئية في التخطيط الإنمائي ولاشتراك السكان المحليين اشتراكاً نشطاً في جميع التدابير المتخذة ؛

وإذ يحيط علماً بالقرار ٦ الذي اعتمدته المؤتمر العام الرابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في ١٩ آب/أغسطس ١٩٨٤^(١١٥)

١ - يؤكد أنه ينبغي لأقل البلدان نمواً :

(أ) أن تواصل منح الأولوية في تنميتها الصناعية للصناعات الزراعية والصناعات المنتجة للمدخلات الزراعية والصناعات القائمة على المواد الخام المحلية ؛

(ب) أن تدعم تنمية المؤسسات الإنتاجية الوطنية ، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الكثيفة العمالة ؛

(ج) أن تعمل على زيادة تحسين الإطار الاقتصادي والقانوني والمالي للتنمية الصناعية ، ولجميع أشكال التعاون الدولي ، بما في ذلك المشاريع المشتركة بين مؤسسات أقل البلدان نمواً ومؤسسات البلدان الأخرى وذلك في إطار السياسات والأولويات الوطنية ؛

(د) أن تعطي الأولوية للحفاظ على القدرة الصناعية القائمة واستخدامها استخداماً كاملاً ؛

(هـ) أن تسعى للبحث عن تكنولوجيات ملائمة لتكثيف مع الاحتياجات والقدرات المحلية فيما يتعلق بالصيانة والإصلاح ؛

(و) أن تستخدم كامل إمكانات الدولة ، على أن تحسن أيضاً حوافز روح المبادرة وتدعم المبادرات المحلية وفقاً للسياسات الوطنية ؛

٢ - يطلب إلى البلدان المانحة :

(أ) أن تزيد من مساندتها الفعالة لأقل البلدان نمواً في الاضطلاع بتلك الإجراءات ، وذلك في ضوء الأولوية المتفق عليها والمذكورة أعلاه ؛

(ب) أن تكون إسهاماتها قائمة بشكل راسخ على أساس المبادرات والمشاركة المحلية ؛

(ج) أن تجمع بين التدريب التقني والتنظيمي وبين المساعدة المالية ؛

(د) أن تقدم المساعدة على أساس متعدد السنوات كلما أمكن ؛

(هـ) أن تساعد في تطوير مصادر المواد الخام المحلية كلما كان ذلك ضرورياً لجعل الصناعة المحلية أقل تأثراً بمشاكل ميزان المدفوعات ؛

سادساً

الهياكل الأساسية العمرانية والمؤسسية

إذ يسلّم بأن التغلب على الاختناقات في الهياكل الأساسية العمرانية والمؤسسية أمر ذو أهمية قصوى بالنسبة لأقل البلدان نمواً ،

(١١٥) انظر : Corr. 1 و ID/CONF. 5/46 ، الفصل الثاني ، الفرع با .

ثامناً

- ٦ - يطلب إلى المانحين وأقل البلدان نمواً مراعاة أهداف التنمية الأطول أجلاً عند تنفيذ تدابير للمساعدة الطارئة ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بإنتاج وتوزيع الأغذية ؛
- ٧ - يشجع جميع البلدان على مواصلة إشراك المنظمات غير الحكومية والجمهور العام في جهود الإغاثة ؛

عاشراً

تعبئة الموارد المحلية

- ١ - يبحث أقل البلدان نمواً على مواصلة إنشاء إطار ملائم للسياسات وذلك بالنسبة إلى سياسات التسعير ، والإصلاح المؤسسي ، وترشيد النفقات العامة والإدارة في القطاع العام ، واتخاذ تدابير لتعبئة المدخرات المحلية عن طريق النظام الضريبي والمؤسسات المالية المحلية والقطاع الريفي ، قصد زيادة تعبئة الموارد المحلية ثم ضمان استخدامها بصورة فعالة ، وعلى تعزيز مؤسساتها الوطنية المالية والتخطيطية ؛
- ٢ - يبحث البلدان والمؤسسات المتعددة الأطراف المانحة في البلدان المتقدمة على أن تدعم أقل البلدان نمواً بالمساعدة التقنية ، وأن تعزز المؤسسات التخطيطية والمالية في أقل البلدان نمواً ، وأن تعاون بتقديم المساعدة المالية في الحفز على تعبئة الموارد المحلية ؛

حادي عشر

نقل الموارد المالية

- إذ تدرك أن الإجراءات التي اتخذتها أقل البلدان نمواً على المستوى الوطني ، بما في ذلك التدابير الحازمة الرامية إلى تعبئة الموارد المحلية ، ينبغي أن تستكمل بتدابير دعم دولية عن طريق إجراء زيادة كبيرة في عمليات نقل الموارد المالية وكذلك عن طريق سياسات وبرامج ترمي إلى تحسين طرائق المساعدة ،
- ١ - يطلب إلى المجتمع الدولي مواصلة بذل جهود خاصة لزيادة مساهماته وذلك بالنظر إلى أن أقل البلدان نمواً لن تتمكن من تحقيق أهداف برمجتها القطرية في إطار برنامج العمل الجديد الكبير ما لم يتم إجراء زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية بالقيمة الحقيقية خلال العقد الحالي ؛
- ٢ - يؤكد من جديد قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٤٢ (د - ٦) المؤرخ في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٣^(٢٨) بصيغته المعدلة ، الذي يبحث البلدان المانحة ، في الإطار العام للبرنامج بصيغته المعدلة والتقدم المستهدف في اتجاه نسبة الـ ٧٠ في المائة ، على أن تصل بمساعدتها الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً إلى ١٥ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي أو أن تضاعف تلك المساعدة بحلول عام ١٩٨٥ أو في أسرع وقت ممكن بعد هذا التاريخ ؛
- ٣ - يعرب عن تقديره لأن عدة بلدان مانحة قد حققت منذ عام ١٩٨١ نسبة الـ ١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية أو ضاعفت تلك المساعدة ؛

البلدان الجزرية والبلدان غير الساحلية
ضمن أقل البلدان نمواً

إذ يسلم بالمشاكل المحددة الخاصة بالبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية ضمن أقل البلدان نمواً ، على النحو المعبر به عنها في قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٣٧ (د - ٦) و ١٣٨ (د - ٦) المؤرخين في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٣^(٢٨) ، وقرار مجلس التجارة والتنمية ٣١٩ (د - ٣١) المؤرخ في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥^(٢٩) ،

- ١ - يطلب إلى بلدان المرور العابر تكثيف تعاونها مع البلدان غير الساحلية الداخلة ضمن أقل البلدان نمواً لتخفيف مشاكل النقل أثناء المرور العابر التي تواجهها ؛
- ٢ - يرجو من المانحين إيلاء اهتمام للبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية الداخلة ضمن أقل البلدان نمواً وذلك في إطار المساعدات التقنية والمالية المقدمة من هؤلاء المانحين ، مع تركيز الاهتمام بوجه خاص على مدخلات رأس المال المتعلقة بتنمية الهياكل الأساسية ؛
- ٣ - يرجو من منظومة الأمم المتحدة ، ولاسيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، مواصلة دعم مجموعة أقل البلدان نمواً هذه في حل مشاكلها المحددة الخاصة بالنقل أثناء المرور العابر والمواصلات ؛

تاسعاً

الإغاثة في حالات الكوارث

- إذ يسلم بأن الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان أدت إلى تفاقم خطير في حالة أقل البلدان نمواً فزادتها سوءاً على سوء ،
- ١ - يرجو من حكومات أقل البلدان نمواً أن تعمل ، في إطار سياساتها وأولوياتها الوطنية ، على إغناء قدرتها على مواجهة الكوارث وأن تسمح بتدفق مواد الإغاثة بلا قيود لكل المتضررين ؛
- ٢ - يؤكد الحاجة إلى حسن تنسيق الجهود على كلا المستويين الوطني والدولي ؛
- ٣ - يرجو من المانحين مساعدة أقل البلدان نمواً مع إيلاء الاحترام التام لسيادتها ، في توفير الإغاثة للمتضررين من جراء الكوارث ، بحيث تشمل مساعدتهم ، ضمن جملة أمور ، دعم الخدمات السوقية وقدرات النقل ؛
- ٤ - يبحث المانحين على مساعدة أقل البلدان نمواً لا عندما تحدث كارثة فحسب ، وإنما أيضاً في تعزيز قدرتها على الاستعداد لمواجهة الكوارث ، بما في ذلك إنشاء نظام موسع للإنذار المبكر بالكوارث الطبيعية ، ومرافق لتخزين الأغذية أيضاً ؛
- ٥ - يطلب إلى جميع البلدان أن تضمن إمكانية وصول المعونة الغذائية وغيرها من الإمدادات لتخفيف معاناة الضحايا إلى البلد المحتاج إليها بأسرع الوسائل وأكثرها فعالية ؛

أقل البلدان نمواً ، أن يولوا الاعتبار الواجب لمجمله أمور من تدابير التكيف التي يتخذها البلد المدين لاستعادة قدرته على خدمة الديون وعلى النمو في الأجل الطويل :

- ٤ - يدعو المانحين والمنظمات الدولية ذات الصلة إلى مساعدة أقل البلدان نمواً في تعزيز هياكلها الإدارية لإتاحة الرصد المتواصل والإدارة الفعالة لديون هذه البلدان وهيكلها وجداول مدفوعات خدماتها :
- ٥ - يوصي الاجتماعات الاستعراضية القطرية أيضاً أن تأخذ في الاعتبار حالة ديون أقل البلدان نمواً في سياق استعراض الحالة الاقتصادية والمالية لهذه البلدان :

ثالث عشر

طرائق المعونة

- ١ - يسلم من ناحية طرائق المعونة بما يلي :
 - (أ) من المهم بالنسبة لأقل البلدان نمواً أن تكون الاحتمالات في الأجل المتوسط واضحة وأن تتحسن القدرة على التكهن بحجم الموارد المتاحة وأشكالها ، كما أن ذلك مهم لمجتمع المانحين لتمكينه من تكيف المساعدة بشكل مرن وفعال مع الاحتياجات المتغيرة لأقل البلدان نمواً ، ومع أهدافها وأولوياتها :
 - (ب) لتقليل فترات التأخير في الصرف إلى أدنى حد ، ينبغي أن تدفع مبالغ السلف في وقتها المناسب ، وأن يسعى جميع الأطراف إلى إيجاد حلول لمشاكل الصرف :

- ٢ - يبحث المانحين على اتخاذ الخطوات اللازمة للتأكد مما يلي :
 - (أ) أن تقدم المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية إلى أقل البلدان نمواً في صورة منح ، أساساً ، مع الاعتراف ، في الوقت نفسه ، بأن زيادة التدفقات قد تتطلب مزيجاً من أنواع المعونة كالمنح والقروض التساهلية وغيرها من أشكال المساعدة :

- (ب) تقوم وكالات ومؤسسات المساعدة الإنمائية المتعددة الأطراف التي تسعى إلى الوفاء باحتياجات أقل البلدان نمواً بتوفير الائتمانات لهذه البلدان بشروط جد تساهلية إلى الحد الذي تسمح به إجراءات الإقراض لديها :

- (ج) أن تكون المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً غير مربوطة ، إلى أقصى حد ممكن ، أما إذا تعذر ذلك فينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة للمساعدة في تعويض سلبية الربط :

- (د) يجب بوجه عام ، تجنب الصفقات التي تمول بأي نوع من أنواع التمويل المشترك بالنسبة لأقل البلدان نمواً وذلك نظراً لقسوة شروطها نسبياً : أما إذا حدث وتم التعاقد عليها ، فينبغي التأكد من أن هذه الصفقات مع أقل البلدان نمواً تتضمن عنصراً عالياً من المساعدة الإنمائية الرسمية :

- ٤ - يناشد البلدان المانحة التي لم تبلغ بعد مساعدتها الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً نسبة ١٥٪ في المائة من الناتج القومي الإجمالي أو لم تقم بعد بمضاعفة تلك المساعدة أن تبذل كل ما يلزم من جهود لبلوغ هذه الأهداف حسبما هو وارد في قرار المؤتمر ١٤٢ (د - ٦) :

- ٥ - يشدد على الأهمية الحاسمة للمساعدة المتعددة الأطراف لأقل البلدان نمواً عن طريق قنوات مثل المؤسسة الإنمائية الدولية ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، والمصارف الإنمائية الإقليمية والصناديق التابعة لها ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بما في ذلك صندوق التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً التابع له ، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة :

- ٦ - يطلب إلى البلدان المانحة أن توجه جزءاً كبيراً من معونتها عن طريق المؤسسات والوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف ، ولاسيما المؤسسات والوكالات التي تلي احتياجات أقل البلدان نمواً ، في إطار الزيادات الكبيرة الإجمالية للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً :

- ٧ - يشدد على ما للمؤسسة الإنمائية الدولية من دور هام في برامج التكيف الهيكلي في أقل البلدان نمواً في إطار برنامج العمل الجديد الكبير ، بينما يلاحظ بأسف أن التغذية السابعة لموارد المؤسسة كانت أدنى من التغذية السادسة ، ويرحب بقيام لجنة التنمية ، في اجتماعها السابع والعشرين المعقد في سيول في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ ، بالحث على إجراء تغذية ثامنة ناجحة كافية بحلول أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ :

ثاني عشر

الديون

- إذ يدرك أن عبء الديون وخدمة الديون قد ازداد بدرجة كبيرة بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً منذ اعتماد برنامج العمل الجديد الكبير ، وإذ يدرك أيضاً بأن من مصلحة الدائنين والمدينين معاً أن تفي أقل البلدان نمواً بالتزامات الديون ،

- ١ - يلاحظ مع الارتياح أن عدداً من البلدان المانحة قد استجاب بصورة مواتية للفرع ألف من قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د - ١) المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٧٨^(١٠١) عن طريق إلغاء ديون المساعدة الإنمائية الرسمية أو اتخاذ تدابير مناظرة أخرى ويدعو بقوة المانحين الآخرين الذين لم ينفذوا حتى الآن كامل الالتزامات التي تعهدوا بها عملاً بهذا القرار بأن يفعلوا ذلك واضعين في اعتبارهم الفقرة ٧١ من برنامج العمل الجديد الكبير :

- ٢ - يلاحظ كذلك أن تسديد الديون إلى مؤسسات المساعدة المتعددة الأطراف هو أحد عناصر العبء الشامل لخدمة ديون أقل البلدان نمواً ، ويدعو هذه المؤسسات إلى أخذ ذلك في الاعتبار عندما تضع برامج إقراض أقل البلدان نمواً :

- ٣ - يدعو مقدمي القروض الرسمية والقروض المضمونة رسمياً إلى أقل البلدان نمواً ، لدى القيام بعقد ترتيب لإعادة جدولة ديون أي من

- ٣ - يوصي فيما يتعلق بمختلف أشكال وأنواع المعونة بما يلي :
- (أ) دعماً ، بوجه خاص لتدابير التكيف المحلية في أقل البلدان نمواً ، ينبغي للمانحين أن يقدموا المعونة بأشكال أكثر مرونة ، ولا سيما دعم موازين المدفوعات وعلى مستوى قطاعي إعادة التأهيل وتحسين الصيانة ، وكذلك لتحقيق الأهداف الإنمائية الأطول أجلاً ؛
- (ب) ينبغي للمانحين أن يعملوا أكثر من ذي قبل وعند الاقتضاء ، على زيادة مشاركتهم في تمويل التكاليف المحلية والمتكررة ؛ كما ينبغي اتخاذ ما يلزم للسماح لأقل البلدان نمواً بأن تضطلع تدريجياً بأعباء التكاليف المتكررة ؛
- (ج) ينبغي أن تنص برامج المعونة بقدر الإمكان على استخدام الخبراء الاستشاريين المحليين والخيرة المحلية ؛
- ٤ - يستنتج ما يلي فيما يتعلق بالمساعدة التقنية :
- (أ) أن المساعدة التقنية التي يقدمها المانحون لها أهمية أساسية نظراً لضرورة تنمية الموارد البشرية ، وينبغي أن تقتصر بمعونة مالية ، إلى أقصى حد ممكن ؛
- (ب) من المهم تحقيق مزيد من التكامل بين مختلف مدخلات التعاون التقني بما فيها توفير المعدات ؛
- (ج) أن قيام أقل البلدان نمواً بتنسيق المساعدة التقنية بالصورة الملائمة أمر ذو أهمية أساسية ؛ ويرجى من المانحين تقديم الدعم لتعزيز إدارة المعونة ووكالات التخطيط في أقل البلدان نمواً من أجل تحسين القدرة على التنسيق على المستوى الوطني ؛
- (د) ينبغي زيادة الاهتمام من جانب المانحين وأقل البلدان نمواً بتعيين خبراء أجانب مناسبين لتدريب نظرائهم وكفالة استقرارهم في مهامهم وتعزيز مؤسسات التدريب في أقل البلدان نمواً ؛
- رابع عشر
- التجارة الخارجية وتدابير السياسة التجارية
- إذ يلاحظ مع القلق المشاكل التي تواجه قطاع التجارة الخارجية في أقل البلدان نمواً على النحو المشار إليه في الفقرة ٦٥ من الاستعراض في الجزء الأول أعلاه ،
- ١ - يسلم بالتقدم المحرز في وصول منتجات أقل البلدان نمواً إلى أسواق البلدان الصناعية ، خاصة في ظل نظام الأفضليات المعمم ؛
- ٢ - يلاحظ ، بوصف ذلك تطوراً إيجابياً ، مبادرة الاتحاد الاقتصادي الأوروبي بإقامة نظام مماثل لنظام تثبيت حصائل التصدير^(١١٠) لصالح أقل البلدان نمواً ، غير الأطراف في اتفاقية لوميه ؛
- ٣ - يوصي بأن تولي أقل البلدان نمواً اهتماماً خاصاً لتنفيذ التدابير الواردة في الفقرات ٥٦ إلى ٥٨ من برنامج العمل الجديد الكبير ، مع التأكيد بصفة خاصة على العوامل المحددة في الفقرة ٥١ من الاستعراض في الجزء الأول أعلاه ؛
- ٤ - يدعو أقل البلدان نمواً إلى الاستفادة الكاملة من الفرص المتاحة بالفعل في ميدان الوصول إلى الأسواق ، خاصة في ظل نظام الأفضليات المعمم ؛
- ٥ - يطلب إلى المجتمع الدولي أن يكثف جهوده من أجل تعزيز وتحسين النظام التجاري المتعدد الأطراف المفتوح الذي يستهدف إفادة جميع البلدان ، مع مراعاة الاحتياجات التي تنفرد بها أقل البلدان نمواً ؛
- ٦ - يدعو جميع البلدان المعنية إلى اتخاذ إجراء لتيسير تجارة أقل البلدان نمواً ، وذلك بخفض أو إزالة العقبات التعريفية وغير التعريفية التي تعترض صادراتها ، عملاً بالفقرة ٧٧ من برنامج العمل الجديد الكبير والإعلان الوزاري الذي أصدرته في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة^(١١١) ؛
- ٧ - يرجو من البلدان المانحة للأفضليات التي لم تقم بذلك بعد ، أن تدخل مزيداً من التحسينات في مخططات نظام الأفضليات المعمم لديها بالنسبة لأقل البلدان نمواً على أساس غير تمييزي ، وذلك من خلال جملة أمور منها ، وضع شروط أكثر مرونة لقواعد المنشأ ، وتوسيع قائمة المنتجات التي تتلقى معاملة تفضيلية ، وتديد آجال هذه المخططات لفترة معقولة بغية تيسير حصول المنتجات ذات الأهمية لأقل البلدان نمواً على أتم إعفاء ممكن من الرسوم ؛
- ٨ - يطلب إلى البلدان المتقدمة النمو أن تقدم الموارد اللازمة لتعزيز مرافق المساعدة التقنية لكي تتمكن أقل البلدان نمواً من الاستفادة الكاملة من نظام الأفضليات المعمم ؛
- ٩ - يطلب أيضاً إلى البلدان المتقدمة النمو ، التي هي في مركز يسمح لها بذلك ، أن تستطلع إمكانات تعزيز الترتيبات الطويلة الأجل لبيع منتجات أقل البلدان نمواً التصديرية ، عملاً بالفقرة ٧٩ (ج) من برنامج العمل الجديد الكبير ؛
- ١٠ - يدعو البلدان المتقدمة النمو والوكالات المتعددة الأطراف ، ومركز التجارة الدولية المشترك في الأونكتاد ومجموعة « غات » ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى تقديم المساعدة التقنية والمالية المناسبة لدعم الاستراتيجيات التصديرية وجهود تعزيز التجارة في أقل البلدان نمواً ؛
- ١١ - يطلب إلى البلدان النامية ، التي هي في موقف يسمح لها بذلك ، أن تقدم معاملة تفضيلية للواردات السلعية المنتجة في أقل البلدان نمواً عملاً بالفقرة ١٣ (أ) من قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٤٢ (د - ٦)^(١١٢) ؛
- ١٢ - يدعو جميع البلدان إلى تكثيف جهودها من أجل توسيع نطاق الاستفادة ، حيثما كان ذلك ملائماً ومجدياً ، من الاتفاقات السلعية الدولية في تثبيت أسعار صادرات أقل البلدان نمواً ؛
- ١٣ - يرجو من المجتمع الدولي اتخاذ تدابير مناسبة للتبكير بتشغيل الصندوق المشترك للسلع الأساسية وأن يقوم الصندوق لدى تشغيله بإبلاء السلع الأساسية ذات الأهمية لأقل البلدان نمواً التركيز الواجب عند تحديد أولوياته بالنسبة لاستخدام موارد الحساب الثاني ؛
- ١٤ - يدعو البلدان المتقدمة النمو المستوردة ، التي لم تقم بذلك بعد ، إلى النظر في اتخاذ خطوات في مجال تثبيت حصائل الصادرات ، وفقاً

سابع عشر

التنسيق والرصد

- ١ - يؤكد من جديد أهمية التنسيق والمتابعة والرصد على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية ، بوصفها عمليات حاسمة في تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير ؛
- ٢ - يعيد أيضاً تأكيد دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في عملية الرصد على الصعيد العالمي ، ويرجو من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يواصل ويكشف أعماله المحددة في الفقرة ١٢١ من برنامج العمل الجديد الكبير ؛

- ٣ - يرحب بتزايد الاهتمام بالتنسيق على الصعيد الوطني ؛
- ٤ - يسلم بأنه يجب أن يكون التنسيق الفعال والرصد والمتابعة على الصعيد الوطني عملية متواصلة ؛

- ٥ - يؤيد النتائج التي توصل إليها ، بشأن تنسيق برامج المساعدة ، اجتماع الخبراء الحكوميين للبلدان المانحة ومؤسسات المساعدة المالية والتقنية الثنائية والمتعددة الأطراف مع ممثلي أقل البلدان نمواً في إطار الإعداد للاستعراض الشامل النصفى لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير المعقود في جنيف في أيار/مايو ١٩٨٥ (١١٧) ؛

- ٦ - يرحب بالخطوات التي اتخذها البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين نظام الأفرقة الاستشارية واجتماعات المائدة المستديرة باستخدام عدة وسائل منها تعزيز التعاون فيما بين المؤسسات والوكالات المتعددة الأطراف ، وكذلك الجهود المبذولة بمساعدة صندوق التدابير الخاصة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتبرعات والمساهمات المحددة من البلدان المانحة لصالح أقل البلدان نمواً ؛

- ٧ - يؤكد الدور الرئيسي الذي يضطلع به كل بلد من أقل البلدان نمواً في تنسيق أنشطة المعونة ؛

- ٨ - يؤكد كذلك أهمية التنسيق في كل بلد من أقل البلدان نمواً على المستوى القطاعي لضمان أقصى قدر ممكن من الفعالية في الأنشطة الإنمائية ؛

- ٩ - يرجو من حكومات أقل البلدان نمواً أن تواصل تعزيز ما لديها من آلية تخطيط وقدرات إدارية بغية الارتقاء بتخطيط المساعدة الخارجية والتفاوض عليها واستخدامها ؛

- ١٠ - يرجو من أقل البلدان نمواً أن تعتني ، بمساعدة الوكالات القيادية ، بنوعية الوثائق التحضيرية ، وأن تحرص على توافرها في وقت مبكر لمؤتمرات المائدة المستديرة واجتماعات الأفرقة الاستشارية إذ أنها ضرورية لنجاحها ؛

- ١١ - يرجو من الوكالات المتعددة الأطراف مواصلة الارتقاء بنوعية وناسك وثائق المعلومات الأساسية التي تقدمها إلى مؤتمرات المائدة المستديرة واجتماعات الأفرقة الاستشارية والحرص على توافرها في الوقت المناسب ؛

للفقرة ٨٣ من برنامج العمل الجديد الكبير ، ويحيط علماً بإنشاء فريق خبراء حكومي دولي ، على نحو ما يقضي به مقرر مجلس التجارة والتنمية ٣١٧ (د - ١ - ١٤) المؤرخ في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ (١١٦) للنظر ، في جملة أمور ، في هذا الموضوع ؛

- ١٥ - يدعو صندوق النقد الدولي إلى أن يستطلع ، في نطاق قواعده القائمة ، سبل ووسائل تحسين استخدام أقل البلدان نمواً لمرفق التمويل التعويضي لديه ؛

خامس عشر

التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

- ١ - يطلب إلى جميع البلدان النامية أن تنفذ التوصيات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الواردة في قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٤٢ (د - ٦) ؛
- ٢ - يرجو من جميع البلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف أن تدعم وتعزز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، ولاسيما فيما يتعلق بالمشاريع التي تهم أقل البلدان نمواً بوجه خاص ، بغية ضمان إفادة البلدان المعنية إفادة كاملة من نتائج هذا التعاون ؛

سادس عشر

دور المنظمات غير الحكومية

إذ يسلم بأنه يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تساهم مساهمة إيجابية في تنمية أقل البلدان نمواً وكذلك في تقديم إغاثة قيمة في حالات الكوارث ،

- ١ - يطلب إلى حكومات أقل البلدان نمواً والمانحين تشجيع المساهمة الفعالة للسكان المحليين ، رجالاً ونساء ، من خلال الكيانات غير الحكومية ؛

- ٢ - يطلب إلى المنظمات غير الحكومية أن تمثل للسياسات والتشريعات الوطنية للبلدان المضيفة ، وأن تساهم ، مع الحفاظ على طابعها ، في الأولويات الإنمائية لأقل البلدان نمواً بالتعاون مع السلطات والمنظمات الملائمة من أجل تنفيذ البرامج الإنمائية الفعالة ؛

- ٣ - يدعو المنظمات غير الحكومية للبلدان المانحة إلى تعزيز دورها في زيادة التوعية في أوطانها وتعبئة موارد خاصة وعامة متزايدة لصالح أقل البلدان نمواً ؛

(١١٦) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الأربعون ، الملحق رقم ١٥ (A/40/15) ، المجلد الأول ، الجزء الثاني ، الفرع الثاني - ألف .

وقد نظرت في تقرير الأمين العام^(١١٩)، المتضمن ردود الحكومات المتعلقة بالمسألة،

وإذ تضع في اعتبارها الآراء التي تم الإعراب عنها بشأن المسألة في اللجنة الثانية^(١٢٠)،

١ - ترجو من الدول الأعضاء أن تقدم تعليقات ومقترحات إضافية عن هذه المسألة إلى الأمين العام؛

٢ - تقرر أن تنظر في هذه المسألة في دورتها الثانية والأربعين على أساس تقرير للأمين العام أخذه في الاعتبار الاقتراحات الواردة من الدول الأعضاء.

الجلسة العامة ١١٩

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

٢٠٧/٤٠ - الاتجاهات الطويلة الأجل للتنمية الاقتصادية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، و ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ والمتعلق بالتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي، و ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ والذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها ٣٥٠٨ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ الذي بدأت بموجبه الأعمال التحليلية المتعلقة بالقيام، داخل منظومة الأمم المتحدة، بدراسة الاتجاهات الطويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم، و ٢٤٩/٣٧ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ الذي قررت بموجبه، ضمن جملة أمور، أن ينقح المنظور الاجتماعي - الاقتصادي الشامل للاقتصاد العالمي حتى عام ٢٠٠٠، ويستكمل،

(١١٩) A/40/591.

(١٢٠) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الأربعون، اللجنة الثانية، الجلسان ٢٤ و ٣٠؛ والمرجع نفسه، اللجنة الثانية، كراس الدورة، التصويب.

١٢ - يرجو من البلدان المانحة والمؤسسات المتعددة الأطراف أن تولي اهتماماً أكبر للتبثيل المحلي المناسب والتنسيق القطاعي؛

١٣ - يبحث المانحين القادرين على ذلك، على دعم المخطط أو البرامج الإنمائية لأقل البلدان نمواً بالتزامات لعدة سنوات يمكن التنبؤ بها وتكون قابلة للرصد، وكذلك بالحرص على أن يكون الصرف منها في الوقت المناسب؛

١٤ - يطلب إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التعاون عن كثب مع كل بلد من أقل البلدان نمواً، تحت رعاية المنسق المقيم، وفقاً لما تنص عليه الفقرة ١٢٤ من برنامج العمل الجديد الكبير؛

١٥ - يؤكد من جديد الفقرة ١٢٣ من برنامج العمل الجديد الكبير التي تدعو المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي إلى أن يكفل، بالتعاون الوثيق مع الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والأمم المتحدة للتنفيذ للجان الإقليمية، والوكالات القيادية لأفرقة المعونة، التبعة والتنسيق الكاملين على مستوى الأمانات لجميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها من أجل تنفيذ ومتابعة البرنامج؛

١٦ - يبحث المنسقين المقيمين للأمم المتحدة على الاستجابة استجابة بقاء لطلبات حكومات البلدان المضيفة القيام بدور تنسيقي أشمل في الحالات الملانة؛

١٧ - يرجو من المجتمع الدولي والوكالات المتعددة الأطراف:

(أ) أن تكفل الخلو من الاجتماعات الاستعراضية بنتيجة تضمن تيسير زيادة تدفق المساعدة الخارجية من خلال أمور منها تحسين التفاهم وإجراء حوار صريح بين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية؛

(ب) أن تتسق شروط وإجراءات المانحين إلى أقصى حد ممكن بغية التوصل إلى نهج منسق يفضي إلى تنفيذ البرامج الإنمائية لأقل البلدان نمواً.

٢٠٦/٤٠ - نظام الإنسانية الدولي الجديد: الجوانب الأخلاقية للتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٢٥/٣٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، و ١٧٠/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ المعنويين «نظام الإنسانية الدولي الجديد: الجوانب الأخلاقية للتنمية»، وكذلك إلى تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن نظره في هذه المسألة^(١١٨)، ومقرر المجلس ١٧١/١٩٨٣ المؤرخ في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٣،

(١١٨) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والثلاثون، الملحق رقم ٣ (A/38/3)، الفصل الثاني، الفقرات ٦١ - ٦٤.